الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.17

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **17**

الجمعة، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية لمواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي". ولا يزال هناك 24 متكلما مدرجا في قائمة المتكلمين بشأن هذه المجموعة. وكما تعلم الوفود، واستنادا إلى برنامج العمل الحالي، ينبغي للجنة أن تختتم نظرها في المجموعة اليوم. وإذا أحرزنا تقدما جيدا اليوم، فإنني أعتزم المضي قدما في قائمة المتكلمين في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". وقد عممت الأمانة العامة هذه القائمة.

السيدة بوتيت (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16)، وأود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

لطالما كان الحفاظ على وجود بيئة فضائية آمنة ومستقرة من أولويات فرنسا، بهدف ضمان استخدام الفوائد المتأتية من تكنولوجيات وخدمات الفضاء لتحقيق رخاء وأمن الجميع، سواء في الدول المتمرسة في ارتياد الفضاء والناشئة في هذا المجال، أو في جميع البلدان التي تعتمد تنميتها بشكل متزايد على الخدمات الفضائية. ولم تعد البيئة الفضائية اليوم كما كانت عليه قبل 35 عاما، عندما أدرج منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لأول مرة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وانتشار المنظومات الفضائية وطابعها المزدوج، وزيادة اعتماد جميع المجتمعات على الخدمات الفضائية، وظهور سلوك عدائي أو غير ودي في الفضاء، يجعل من الضروري تحليل مسألة أمن الفضاء ومعالجتها من منظور أوسع. وفي هذا السياق، فإن هدفنا الثابت والمشترك المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يجب أن يشمل الآن أيضا المهمة العاجلة المتمثلة في منع حدوث أي تصعيد أو نشوب أي نزاع في الفضاء الخارجي. ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نضع في اعتبارنا أولا أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء الخارجي، بما يشمله من ركيزتين تتمثلان في ميثاق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأمم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. واحترام مجموعة القوانين الدولية هذه أمر أساسي، وفرنسا بالطبع ملتزمة بها بشدة.

ثانيا، يجب أن نعمل على استكمالها بتدابير ملموسة لتعزيز أمن الفضاء. وهذا يتطلب، أولا وقبل كل شيء، توافر قدر أكبر من الشفافية في أنشطة الفضاء، وتقوم فرنسا بدورها كاملا من خلال التحلي بالوضوح التام بشأن عقيدتها وسياستها في مجال الفضاء، بما في ذلك ما يتعلق بقدراتها. وهذا تدبير من تدابير الشفافية وبناء الثقة التي يعتمدها عدد متزايد من الدول والمنظمات الدولية، ونحن نرحب به. ولكن الأمر يتطلب، قبل كل شيء، العمل المتعمق فيما يخص مصدر التهديدات الفضائية، والتي تتمثل الآن إلى حد كبير في السلوكيات العدائية أو غير المسؤولة. وقد أتاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي اختتم أعماله في أيلول/سبتمبر، لأول مرة إحراز تقدم ملموس وعملي في هذا المجال. لقد كان محفلا غير مسبوق للنقاش المفتوح بين جميع الدول في صيغة شاملة مكنتنا من تحديد المواضيع الواعدة التي يمكننا إحراز تقدم بشأنها على المدى القصير. لقد كان حافزا لتقديم المبادرات التي تعزز سلامة الفضاء، مثل القرار 41/77، الذي يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء تجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. وقد سمح لجميع الدول، حتى تلك التي لديها تحفظات على العملية، بالتعبير عن مخاوفها بحرية. وأخيرا، فقد حدد العديد من العناصر التي ستوفر أساسا لوضع صكوك مستقبلية محتملة ملزمة قانونا لا يحل محلها النهج القائم على معايير السلوك المسؤول، ولكن يمكن أن تساعد الآن في إعدادها.

ونرحب بحقيقة تسليط الضوء على تلك العناصر في تقرير الأمين العام (A/78/75) بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، الصادر عملا بالقرار 251/77. ولا ينتقص من هذه النجاحات عدم وجود توافق في الآراء بشأن التقرير النهائي للفريق، بسبب عرقلة دولة واحدة له. ولهذا السبب، تؤيد فرنسا مشروع القرار الذي اقترحته المملكة المتحدة لإنشاء فريق عامل ثان مفتوح باب العضوية، وهو متابعة طبيعية دعا إليها أغلبية المشاركين في الفريق الأول.

وتلتزم فرنسا بإحراز تقدم في جميع الأعمال التي يمكن أن تعزز أمن الفضاء. ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي سيبدأ عمله الشهر المقبل، من العمل على تحقيق هذا الهدف بروح بناءة، مستفيدا من نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية بطريقة تكميلية. وسنتعامل بهذه الروح مع عمل مجموعة "الفضاء الخارجي"، حتى نتمكن من مواصلة العمل المنجز حتى الآن بأفضل طريقة ممكنة واستخدام الموارد المخصصة له على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، نأسف للمقترحات التي تمثل عبئا إضافيا خاصا على العديد من الدول الأعضاء ولا تسمح لها بالاستفادة الكاملة من الجهود الجارية بالفعل أو التي ستبذل في المستقبل. ويمكن للجنة أن تعول على فرنسا في العمل بشكل بناء للنهوض بالمناقشات وتحقيق نتائج ملموسة في مجال أمن الفضاء.

السيد فاوستو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ما برحت المكسيك تحافظ على تبني موقف ثابت وحازم ضد تسليح الفضاء الخارجي أو اعتباره ساحة صالحة للمواجهة. فالفضاء الخارجي ينبغي أن يستخدم ويجري استكشافه بما يعود الفائدة على جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو ثروتها. وينبغي أن يستند الوصول إليه إلى مبدأي التعاون وتبادل المساعدة، مع الاعتراف بتزايد أهمية الفضاء باعتباره أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقا لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي ألا يتم نشر أو استخدام أي أسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، في الفضاء الخارجي. وتضطلع تكنولوجيات الفضاء بدور حاسم في مكافحة تغير المناخ، وإدارة الكوارث، والزراعة، والتعليم، والصحة، من بين أمور أخرى. وإنها لمسؤوليتنا الجماعية أن نضمن أن يظل الفضاء متاحا ويعود بالنفع على الجميع، لا سيما البلدان النامية أو البلدان ذات القدرات الفضائية الأقل. وأي نشاط يتعارض مع هذه المبادئ ينبغي أن يشكل مصدر قلق للجنة.

وعلى غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، نؤكد على أهمية معالجة قضايا الفضاء الخارجي باتباع نهج متعدد الأطراف، مع التشديد على ضرورة شمول الجميع ومراعاة شواغل جميع الدول، بغض النظر عن قدراتها الفضائية. وفي هذا الصدد، تشدد المكسيك على الحاجة الملحة إلى وضع صك ملزم قانونا لضمان عدم قيام أي جهة فاعلة، سواء كانت دولة أو كيانا خاصا، بوضع أسلحة من أي نوع وتحت أي ظرف من الظروف في الفضاء الخارجي. يجب أن نحافظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا، وأن نضع في اعتبارنا أنه ليس ملكا لدولة واحدة أو مجموعة من الدول، بل ملكا للبشرية جمعاء.

ومثلما نؤيد وجود صك ملزم قانونا، فإن بلدي يدرك أيضا قيمة تدابير بناء الثقة والاتفاقات الأخرى التي تكمل هذا النهج. إن التطور المتسارع للتكنولوجيات الجديدة، التي يمكن استخدام بعضها بشكل ضار، يتطلب اهتماما عاجلا من الأمم المتحدة.

وأختتم بملاحظة أننا نشهد هذا العام مرة أخرى تقديم مشاريع قرارات متباينة حول نفس الموضوع. ونحث مقدمي هذه المشاريع على التعاون بهدف التوصل إلى اقتراح موحد. ويجب أن نتجنب إنشاء عمليات وآليات موازية لا تؤدي إلا إلى الاستخدام غير الفعال لموارد هذه المنظمة وتزيد من استقطاب جهودنا وتشتتها.

السيدة سيونغمي يون (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن جمهورية كوريا، بوصفها من الدول المرتادة للفضاء، ملتزمة التزاما راسخا بضمان تهيئة بيئة فضائية آمنة ومستدامة لصالح الجميع. ونظرا لخصائص الفضاء الخارجي، فضلا عن طبيعة الاستخدام المزدوج لتكنولوجيا الفضاء ونظمه، سيكون من الأهمية بمكان بذل جهود متعددة الأوجه للتصدي للتحديات الحالية والمحتملة المتعلقة بأمن الفضاء.

في ذلك الصدد، تؤيد جمهورية كوريا الجهود البناءة التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. ونرحب ترحيبا حارا باعتماد هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء التقرير المتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي (A/78/42، المرفق) في نيسان/أبريل. ونتطلع أيضا إلى مناقشة فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي التي ستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في جنيف.

لقد أيد عدد كبير من الدول الأعضاء يبلغ 164 دولة القرار 36/75 الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وقد أثبت الفريق أنه منبر بنّاء في إيجاد تقارب في وجهات النظر بشأن الحد من التهديدات الفضائية على مدى العامين الماضيين. لكن وللأسف، فشلت الدورة الأخيرة للفريق في التوصل إلى نتيجة، بما في ذلك إعداد تقرير إجرائي.

بيد أن عدم وجود توافق في الآراء ينبغي ألا يقلل من أهمية هذا الفريق. وكما ورد في البيان المشترك الذي ألقي خلال جلسته المغلقة:

”إن الطبيعة الشاملة لهذه العملية، سواء من حيث مشاركة أصحاب المصلحة أو من حيث مجموعة المسائل والتدابير التي يمكن مناقشتها، تجعلها منبراً قيماً يكفل سماع أصوات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن مسألة تؤثر علينا جميعاً.“

وينبغي أن نعطي استمرار هذا العمل أولوية قصوى لحماية أمن الفضاء. لذلك نقدر مشروع القرار A/C.1/78/L.15/Rev.1 الذي قدمته المملكة المتحدة. تؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما مشروع القرار وتعرب عن التزامها الكامل بمتابعة دورتي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المقرر عقدهما في عامي 2025 و 2026 بموجب مشروع القرار.

بالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه العميق إزاء إنشاء فريق عامل آخر معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي حتى قبل بدء المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية. فإضافة فريق عامل آخر معني بنفس الموضوع سيكون ازدواجية غير ضرورية وسيؤدي إلى تشتيت عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية.

ستواصل جمهورية كوريا مساهماتها بتقديم الدعم لبوابة الأمم المتحدة لأمن الفضاء ومسرد مصطلحات أمن الفضاء الذي أطلقه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونعتقد أن من شأن تبادل الاستراتيجيات الفضائية الوطنية وغيرها من المعلومات العملية من خلال البوابة أن يسهم في تعزيز الشفافية والثقة وبناء القدرات في مجال أمن الفضاء. ويرى وفد بلدي أيضا أن بوسع المسرد أن يسهم في إرساء فهم مشترك للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية، وبالتالي تشجيع المزيد من المناقشات البناءة.

ومع ازدياد عدد الجهات الفاعلة والوصول إلى الفضاء والاعتماد عليه، يزداد الفضاء ازدحاماً وتنافساً يوماً بعد يوم. ومع قدوم هذا العصر الفضائي الجديد، تود جمهورية كوريا أن تشدد على أن دور لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي قد أصبحا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، نرحب في بتعيين مديرة جديدة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في الوقت المناسب، السيدة هولا – ميني، التي تتمتع بخبرة كبيرة في قطاع الفضاء.

وإذ نغتنم هذه الفرصة، نود أن نؤكد مجددا موقفنا بأن عمليات الإطلاق الأخيرة التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الرغم من فشلها، تشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن، وبالتالي لا يمكن اعتبارها استخداما سلميا للفضاء الخارجي.

ختاما، تود جمهورية كوريا أن تكرر التزامها الثابت بالجهود الدولية الرامية إلى ضمان تنفيذ الأنشطة الفضائية بهدف تعزيز السلام والأمن العالميين وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

السيد كلاترباك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعتمد المجتمعات الحديثة بشكل مكثف على القدرات التي يتيحها الفضاء، والتي توفر مجموعة واسعة ومتنامية من القدرات الحيوية، وتتيح إجراء بحوث مثيرة وتساعدنا في الحصول على إجابات للعديد من التحديات المشتركة بالنسبة لنا جميعا. كما نتطلع إلى الفضاء في استجابتنا للأزمات وحالات الطوارئ، مثل الاستجابة للأحداث المناخية الكارثية وغيرها من الكوارث الطبيعية حول العالم. لهذا السبب تؤيد نيوزيلندا تهيئة بيئة فضاء خارجي سلمية مستدامة وآمنة ومستقرة، لا سيما الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر النزاعات في الفضاء الخارجي.

ترحب نيوزيلندا بالتطورات التي شهدتها المناقشة الدولية لأمن الفضاء خلال العام الماضي. وقد التزم الآن أكثر من 30 بلدا بعدم اختبار القذائف المباشرة الصعود المضادة للسواتل تمشيا مع الدعوة الواردة في القرار 41/77. وهذه خطوة هامة نحو الحد من خطر الأنشطة المدمرة التي تسبب حطاماً مدارياً طويل الأمد ويحتمل أن يكون مدمراً. وما زلنا ندعو جميع الدول إلى الالتزام بذلك.

لقد سررنا أيضا إلى توصل هيئة نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن التوصية بتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي.

وترحب نيوزيلندا على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وعلى الرغم من أن الفريق لم يتمكن من تقديم تقرير بتوافق الآراء، إلا أن من المشجع بروز مجالات تقارب رئيسية. ونرى أن الفريق قد نجح في دفع المناقشات حول السلوكيات المسؤولة إلى الأمام بشكل شامل ومفتوح، مما ساعد على ضمان أوسع مشاركة في تلك المسائل.

وعلى غرار العديد من المشاركين، ترى نيوزيلندا أهمية مواصلة الحوار بشأن الحد من التهديدات الفضائية من خلال تعزيز السلوكيات المسؤولة في الفضاء. ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.15/Rev.1 المعنون"الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول." الذي يدعو إلى إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لمدة سنتين أخريين في عام 2025.

وتهدف الولاية المقترحة للفريق إلى تركيز المناقشات على المجالات التي يلوح فيها توافق في الآراء لتحديد المجالات العملية والمناسبة زمنيا لإحراز تقدم والاتفاق عليها. وسيساعد الإطار الزمني

الممتد لعامين في الحفاظ على الزخم الحالي في النقاش حول أمن الفضاء ودعم المجتمع الدولي في التصدي لخطر نشوب النزاعات في الفضاء. عليه، ندعو جميع الدول إلى دعم مشروع القرار A/C.1/78/L.15/Rev.1 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ونتطلع إلى فرصة مواصلة تلك المناقشة الهامة خلال العامين المقبلين.

في ذلك السياق، نعرب أيضا عن شواغلنا إزاء النهج الوارد في مشروع القرار A/C.1/78/L.55، المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الذي اقترحته روسيا. يدعو مشروع القرار هذا إلى إنشاء فريق عامل منفصل لمدة أربع سنوات يركز على معاهدة منفصلة. ونرى أن هذه المبادرة غير مفيدة لأنها طويلة الأمد ومزدوجة وتضيّق دون داعٍ النقاش الذي سيجري في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. إن الحاجة إلى معالجة خطر النزاع في الفضاء حقيقية وملحة، ولا يمكننا دعم نهج يقيد المناقشة الدولية ويطيل أمد أي نتيجة.

كما نشاطر الوفود الأخرى مخاوفها من أن يؤدي إنشاء عمليات متنافسة إلى تحديات في قدرات الدول الصغيرة والدول ذات القدرات الفضائية الناشئة على المشاركة بفعالية في تلك المحادثات الهامة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن نيوزيلندا تؤيد التدابير الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتولي أولوية قصوى لهذه المسألة. فوجود بيئة فضاء خارجي سلمية ومستدامة وآمنة أمر ضروري لمصالحنا الجماعية.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تتزايد أهمية الفضاء الخارجي بشكل كبير، ويمس استخدامه كل جانب من جوانب حياتنا ومجتمعاتنا. فعلى سبيل المثال، هناك استخدام الفضاء الخارجي في نظم الملاحة العالمية التي تدعم الأنشطة المدنية والعسكرية على حد سواء. ومع تزايد الجهات الفاعلة والأنشطة الفضائية وتطورها، فمن مصلحتنا المشتركة، للأجيال الحالية والمقبلة، الحفاظ على أمن واستقرار واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي وضمانها. وبالتالي، فإن النهوض بوضع القواعد المتعلقة بأمن الفضاء يمثل تحديا ملحا للجميع. وفي هذا السياق، تؤكد اليابان من جديد التزامها القوي بضمان أمن أنشطة الفضاء الخارجي واستقرارها واستدامتها، وتؤيد هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي باعتباره موقفها الأساسي الثابت. وكما جاء في مبادرة بلدي بشأن أمن الفضاء، التي أطلقتها حكومة اليابان في حزيران/يونيه، والتي أعادت فيها حكومة اليابان تعريف سياستها بشأن الفضاء من منظور أمني، فإن اليابان ستساهم بنشاط في المناقشات في هذا المجال وستشجع على وضع معايير وقواعد دولية لاستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك من منظور أمني.

وتعرب اليابان عن بالغ تقديرها للمناقشات الشاملة والجامعة التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، تحت القيادة القديرة لرئيسه السيد هيلموت لاغوس من شيلي. وعلى الرغم من أنه للأسف لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير الموضوعي للفريق أو حتى تقريره الإجرائي، فإن وفرة أوراق العمل والحوارات التفاعلية بين الدول الأعضاء، إلى جانب مشاركة الجهات المعنية غير الحكومة، كانت دليلا على الاهتمام الشديد بمسعانا المشترك للحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقديم موجز الرئيس (A/AC.294/2023/WP.22) إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي يوفر أساسا مفيدا للمضي قدما في مناقشاتنا المستقبلية بشأن هذا الموضوع. وفي مناقشات الفريق، أكد العديد من الدول الأعضاء، بما فيها اليابان، على ضرورة مراعاة الطابع المزدوج الاستخدام للمنظومات الفضائية في التصدي للتهديدات الفضائية، كما شهدنا طرح أفكار عملية بشأن المعايير المحتملة لأنماط السلوك المسؤول، كما هو مبين في موجز الرئيس. وكان الدعم الأقاليمي الواسع النطاق لعمل الفريق واستمراره واضحا في المداولات التي جرت في الجلسة الختامية للفريق. وترى اليابان أن نهج السلوك المسؤول هو وسيلة عملية للمضي قدما في تعزيز منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بطريقة شاملة، وتؤيد بقوة مواصلة المناقشات بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن

طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول من خلال إعادة تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية في عام 2025، على النحو المقترح في مشروع القرار الذي ستقدمه المملكة المتحدة بوصفه الوثيقة A/C.1/78/L.15/Rev.1. ويسر اليابان أن تشارك في تقديم مشروع القرار. كما ترحب اليابان بتوصيات تعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل.

وبغية إحراز تقدم في مسعانا المشترك، فإننا نؤكد أيضا على أهمية التآزر بين منابر نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتتطلع اليابان إلى المشاركة في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي ستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد روبنسون (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في الوقت الذي نشهد فيه زيادة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين، فإننا نشهد أيضا نموا سريعا في النشاط البشري في الفضاء. وتلتزم أيرلندا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على أساس منصف للجميع. والسواتل وغيرها من الأصول والمنظومات والخدمات الفضائية سمة من سمات الحياة اليومية، وتمثل ضرورة لكي تؤدي البنية التحتية المدنية الحيوية عملها بشكل سليم، بما في ذلك إمدادات الغذاء والمياه والكهرباء والصرف الصحي وإدارة النفايات والاتصالات والرعاية الصحية، فضلا عن الأداء العام لاقتصاداتنا. وبالتالي، فإن هذه المنظومات ستساهم أيضا في التصدي للتحديات الرئيسية في عصرنا، مثل التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، شهدنا طفرة في التحديات الأمنية في الفضاء الخارجي تهدد تشغيل هذه المنظومات الحيوية وقد يكون لها تأثير كبير على المدنيين. وبالتالي فإن لجميع الدول، سواء كانت مرتادة للفضاء أم لا، دور أساسي في تحسين بيئة أمن الفضاء وضمان استخدام الفضاء للأغراض السلمية حصرا بما يعود بالنفع على البشرية جمعاء. إن الفضاء منفعة عامة عالمية، وبالتالي يتطلب قواعد عالمية. ومن الأهمية بمكان أن نضع معايير وقواعد جديدة تحكم النشاط البشري في الفضاء تتفق مع القانون الدولي للفضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي القائم – بما في ذلك القانون الدولي الإنساني – ومعاهدات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن الفضاء الخارجي، من بين أمور أخرى.

ولا تنشأ التهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء في الفضاء فحسب، بل تشمل أيضا الأسلحة والقدرات الأرضية، والتهديدات التي تتعرض لها البنية التحتية الأرضية، وروابط البيانات، والهجمات الإلكترونية. ولا بد من سد بعض الثغرات المستمرة والملحوظة، مثل اختبار واستخدام أساليب مدمرة ضد السواتل التي لا تحظرها أي معاهدة. ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق إزاء تطوير مثل هذه الأسلحة المضادة للسواتل وانتشارها، سواء نشرت من المدار أو أطلقت من الأرض. فهذه الأنشطة المدمرة مسألة تثير قلقا على المستوى الإنساني. وتشمل المخاطر الخاصة الأخرى المرتبطة بهذه الأسلحة توليد حطام يدوم طويلا. إن تطوير مثل هذه المنظومات واختبارها أمر خطير ومزعزع للاستقرار إلى حد كبير، ويمكن أن يؤدي إلى تدهور الثقة بين الجهات الفاعلة في الفضاء.

وفي وقت سابق من هذا العام، وفي سياق الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، التزمت أيرلندا، إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالامتناع عن إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ويجسد هذا الالتزام الأولوية التي نوليها لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وتؤيد أيرلندا اتباع نهج شامل في

إطار النظام المتعدد الأطراف يفضي إلى وضع قواعد ملزمة قانونا بشأن منظومات الأسلحة تلك. وعلى الرغم من ذلك، ودون استبعاد وضع اتفاقات ملزمة قانونا، تعتقد أيرلندا أن التدابير الطوعية تشكل مسارا عمليا للمضي قدما في هذه المرحلة، بدءا من المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول، من خلال إجراء عملية شاملة وتضم جهات معنية متعددة.

ودعمت أيرلندا بشكل كامل عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي اختتم أعماله هذا الصيف. فرسالته الأساسية وهدفه الرئيسي المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا أمر حيوي، ونأسف لأنه لم يتسن له اعتماد تقرير موضوعي بتوافق الآراء. ومع ذلك، كانت المناقشات على مدار العامين ممارسة قيمة وهامة، وقد شعرنا بالتفاؤل إزاء المشاركة الإقليمية الواسعة التي ظهرت طوال العملية. ولا نزال ملتزمين باتباع هذا النهج المتعدد الأطراف، ونرحب باقتراح المملكة المتحدة بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يخلف الفريق العامل المفتوح العضوية، ليمضي قدما بالتقدم الهام المحرز.

وفي الختام، تشدد أيرلندا على أنه إذا أردنا إحراز تقدم حقيقي وجوهري، فمن الضروري اتباع نهج مفتوح ويضم جهات معنية متعددة. فمشاركة مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات الدولية والجهات الفاعلة التجارية والمجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأوساط الأكاديمية، أمر بالغ الأهمية. فهذه الجهات المعنية يمكنها المساهمة بالمعرفة والخبرات الفنية التي تشتد الحاجة إليها، مما يسهل إجراء مناقشات شاملة وأكثر فائدة. ولن نتمكن حقا من جعل الفضاء أكثر أمنا وأمانا واستدامة لنا جميعا إلا من خلال هذا العمل الجماعي والتعاوني.

السيد ديل روزاريو فيلا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي ألقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن الفضاء منفعة مشتركة، والبشرية جمعاء قيمة عليه. وهناك عدد متزايد من مختلف الجهات الفاعلة تضطلع بالمزيد والمزيد من الأنشطة في الفضاء الخارجي، سواء كانت ذات طبيعة مدنية أو تجارية أو عسكرية، مع ما لذلك من تأثير متزايد باستمرار على الأنشطة على كوكب الأرض، سواء كانت ذات طابع مدني أو تجاري أو عسكري. وتشارك إسبانيا بنشاط في تعزيز بيئة فضائية آمنة ومستدامة، وتلتزم التزاما راسخا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر ضروري لضمان الاستخدام السلمي للفضاء وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ينطبق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على الفضاء الخارجي. ويشكل ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الرئيسية المتعلقة بالفضاء والتدابير الأخرى مثل المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حجر الزاوية للحوكمة العالمية في مجال الفضاء الخارجي.

وقد أظهرت الأحداث في السنوات الأخيرة أنه لا يمكننا تأجيل التفكير في الجوانب الأمنية المتعلقة بالفضاء الخارجي، الذي يشهد زيادة في التهديدات الحقيقية أو المتصورة، التي تتضاعف وتهدد استدامة البيئة الفضائية على المدى الطويل. علاوة على ذلك، تزامن ظهور جهات فاعلة جديدة وتطوير تكنولوجيات جديدة، معظمها ذات استخدام مزدوج، مع حالة من التوتر الدولي الخطير. وكل هذه العوامل تدفعنا إلى تسريع وتكثيف جهودنا لتحقيق بيئة فضائية سلمية وآمنة ومستقرة. وتتعارض إجراءات مثل تجارب القذائف المضادة للسواتل مع هذا الهدف وينبغي إدانتها بأشد العبارات. ولهذا السبب، ترحب إسبانيا بالالتزام الذي قطعه عدد متزايد من الدول بالامتناع عن إجراء تجارب القذائف المدمرة المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر.

ومنذ البداية، أيّد وفد بلدي عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ بموجب القرار 231/76 الذي قدمته المملكة المتحدة. وقد أجرى الفريق العامل المفتوح العضوية في دوراته الأربع عملية التفكير في التهديدات الأمنية في الفضاء الخارجي وإليه ومنه، بهدف التصدي لها من خلال تدابير الشفافية وبناء الثقة. كما أتاح الفريق الفرصة لفحص الإطار القانوني القائم للتفكير في أوجه القصور فيه وإمكانيات تطويره وإعادة التأكيد على انطباق القانون

الدولي على الفضاء. والأهم من ذلك كله، أوجد الفريق إطاراً للحوار والثقة تمكنت فيه الدول من تبادل شواغلها وأولوياتها المتعلقة بمجال يشهد تغيراً سريعاً مثل الفضاء الخارجي.

باختصار، وصلت عملية الفريق العامل المفتوح العضوية إلى نهايتها، بعد أن وفرت لنا مباحثات فنية وموضوعية ثرية ولكن دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير نهائي. وعلى الرغم من ذلك، يجدر تسليط الضوء على الاهتمام الكبير الذي أبدته معظم الدول المشاركة في هذه العملية، وهو ما يجسّد الحاجة السائدة إلى وضع شكل من أشكال التنظيم في هذا الشأن لمنع اتساع الفجوة القائمة بين التطور التكنولوجي والقواعد التنظيمية الحالية.

في ذلك الصدد، يرحب الوفد الإسباني بمشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، الذي نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن يتمكن من المضي قدماً بدعم أغلبية كبيرة من الدول. وفي هذه الأوقات التي تتسم بالتوتر الشديد، يحتاج صون السلام والأمن الدوليين أكثر من أي وقت مضى إلى منتديات وتدابير تسهم في تعزيز الشفافية والثقة.

السيد ماسميجيان (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي بنسخة مختصرة من بياننا، وستكون النسخة الكاملة متاحة.

ستكون للمواجهة العسكرية المباشرة في الفضاء الخارجي عواقب وخيمة على إمكانية حصول سكاننا المدنيين على الخدمات الأساسية. ولهذا السبب يجب أن نضمن ألا يصبح الفضاء ساحة للحرب. ولتحقيق هذا الهدف، تعتبر التدابير التالية ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا.

أولاً، يزيد وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي من خطر تحويل تلك البيئة إلى منطقة نزاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد عقائد عسكرية تعتبر الفضاء ساحة للقتال يثير أيضاً الشواغل ويمكن أن يسهم في زيادة التوترات. يجب أن تكون معالجة هذه المسائل من الأولويات.

ثانياً، يشكل تجريب الأسلحة المضادة للسواتل واحتمال استخدامها مصدر قلق خاص، بسبب الكم الهائل من الحطام الفضائي الذي تخلفه أنظمة الأسلحة هذه. ولهذا السبب نرحّب بإعلان عدد من الدول أنها ستمتنع عن إجراء تجارب القذائف المدمرة المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر، وهو التزام قطعته سويسرا على نفسها العام الماضي. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في هذا الالتزام.

ثالثاً، يعد الامتثال الصارم للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي أمراً حيوياً لمواجهة التحديات التي نواجهها في مجال أمن الفضاء. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد على قناعتنا بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع النزاعات المسلحة، سواء وقعت في البر أو البحر أو الجو أو الفضاء. ومع ذلك، فإن هذا البيان لا يضفي الشرعية بأي حال من الأحوال على استخدام القوة في الفضاء. علاوة على ذلك، فإن خطر إلحاق أضرار جانبية بالمدنيين والأهداف المدنية على الأرض، فضلاً عن خطر خلق حطام يؤثر على الأصول الفضائية المدنية، يثير تساؤلات جدية حول كيفية إدارة النزاع المسلح في الفضاء بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني.

أخيراً، أتاح لنا الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي اختتم أعماله مؤخراً في جنيف، الفرصة لإجراء مناقشات شاملة ومثمرة بشأن أمن الفضاء. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها دراسة سلسلة من المسائل المتعلقة بأمن الفضاء في مثل هذا الإطار وبهذا التفصيل. لقد فتح الفريق العامل آفاقاً جديدة من نواحٍ عديدة. ونأسف لعدم تمكنه من الاتفاق على وثيقة نهائية، بالنظر إلى أن العديد من الوفود تتفق إلى حد كبير على نفس الآراء بشأن العديد من المسائل. ومع ذلك، أظهرت المداولات أنها يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لمزيد من العمل المتعمق والمتجدد. في هذا السياق، نرحب باقتراح إنشاء فريق عمل جديد معني بالحد من التهديدات الفضائية يتمتع بولاية أكثر تركيزاً. ونرحب بالمجالات الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها لمزيد من العمل، مع الإشارة إلى أنه لا ينبغي اعتبار القائمة شاملة أو منع الوفود من إثارة المسائل التي تهمها.

وقبل أن أختتم، أودّ أن أؤكد على أهمية كل من نهج القدرات والنهج السلوكي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء. وكل منهما

بمفرده غير كافٍ، ولكنهما معاً متكاملان. وفي هذا السياق، نعتقد أنه سيكون من المفيد إحراز تقدم في هذين المجالين. وفي الوقت نفسه، يجب أن نسلط الضوء على قلقنا من أننا قد نواجه عمليات موازية في تلك المجالات، الأمر الذي من شأنه أن يثير تساؤلات حول الاتساق والكفاءة والقدرة. ونأمل أن يتم تجنب مثل هذا الوضع.

السيد إشراق جهرومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بالقول إن جمهورية إيران الإسلامية تقف في تضامن ثابت مع أمة فلسطين الصامدة في هذه الأوقات العصيبة، وهي تدين بشدة الفظائع الوحشية والجرائم البشعة التي ارتكبها النظام الصهيوني لإسرائيل مؤخراً. إن قلوبنا مع شعب فلسطين، ونقدم تعازينا القلبية في مواجهة تلك الأحداث المأساوية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.16).

ونؤكد على التزامنا الثابت بفكرة أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للبشرية وينبغي عدم استخدامه إلا للأغراض السلمية، بما يعود بالنفع على جميع الدول بغض النظر عن تقدمها الاقتصادي أو التكنولوجي. ويظل شاغلنا الأول هو التداعيات السلبية المرتبطة بتطوير ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والتهديد الذي يلوح في الأفق بتسليح الفضاء الخارجي. وقد ساهمت هذه العوامل بشكل كبير في تدهور المناخ الأمني الدولي. وقد أدى الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى ظهور تحديات جديدة للسلام والأمن والاستقرار في العالم، مما يعزز إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونشعر بقلق عميق إزاء المخاطر الأمنية التي يشكلها نشر منظومات دفاعية استراتيجية مضادة للقذائف، التي يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح، وتقدم تكنولوجيا القذائف، وتصعيد في الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد على الحاجة إلى نهج عالمي متعدد الأطراف وشامل وغير تمييزي لمعالجة المسائل ذات الصلة بالقذائف في إطار الأمم المتحدة يعطي الأولوية للشواغل الأمنية لجميع الدول مع الحفاظ على حقها في استخدام تكنولوجيات الفضاء للأغراض السلمية.

إننا نرفض بشدة الإعلان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، في عام 2018، بأن الفضاء ساحة لخوض الحروب أو ساحة المعركة المقبلة. وبالتالي، فإننا نشدد على الضرورة الملحة لأن يشرع مؤتمر نزع السلاح في عمل موضوعي، ولا سيما بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونقر مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين. وننوه أيضا بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار 250/72. ونعرب عن خيبة أملنا الشديدة من عرقلة الولايات المتحدة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع التقرير النهائي.

ومن ناحية أخرى، لم يكن من المستغرب أن يفشل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في إصدار أي تقارير موضوعية أو حتى إجرائية، نظراً للعيوب المتأصلة فيه. لقد حذرنا باستمرار من أوجه القصور تلك، ونعتقد أن تجاهُل تلك الدروس قد يؤدي إلى نتائج مماثلة في المستقبل. ولحسن الحظ، فإن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين الجديد المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتيح إمكانية تحقيق نتائج ملموسة. يتوقف النجاح على تجنب تمسك أعضاء الفريق بالمواقف المسيّسة. وننوه أيضا بالتقرير (A/CN.10/2023/WG.II/CRP.2/Rev.1) الصادر بتوافق الآراء عن الفريق العامل المقابل التابع لهيئة نزع السلاح، الذي يتضمن توصيات لتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. لا يوجد سبب يمنع تحقيق نجاح مماثل إذا تم أخذ آراء وشواغل الجميع بعين الاعتبار.

وتجدر الإشارة إلى أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، باعتباره أحد جداول الأعمال الرئيسية الأربعة لمؤتمر نزع السلاح، ينتظر إنشاء لجنة تفاوض خاصة منذ أكثر من عقدين. إننا ندعو الولايات المتحدة إلى سحب معارضتها لهذا الهدف الأساسي.

وأخيراً، فإن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية هي نظام تقييدي للرقابة على الصادرات يفرض قيودًا غير عادلة على العديد من السلع والمعدات والتقنيات والخبرات ذات التطبيقات السلمية. وندعو بقوة إلى عدم احتكار الفضاء الخارجي أو محاولات الحد من الاستخدام السلمي للعلوم والخبرات والتكنولوجيا والخدمات المتعلقة بالفضاء للبلدان النامية.

سيتم نشر بياني الكامل على البوابة الإلكترونية للجمعية العامة.

السيد بينتشيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تاريخياً، تشارك إيطاليا بهمة في تحسين أمن الفضاء، وهي ملتزمة التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا أمر ضروري أيضًا لحماية استخدام البيئة الفضائية على المدى الطويل للأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول من جميع الأطراف. لقد أصبح مجال الفضاء أكثر تعقيداً. وتبعاً لمجال الفضاء الخارجي الذي تجري فيه الأنشطة، أصبح الأمن مترابطاً بشكل وثيق مع المهام الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة على كوكب الأرض، مما يجعل من الأهمية بمكان ضمان أن يجري الاضطلاع بأنشطة استكشاف الفضاء واستغلاله في المستقبل بطريقة سلمية ومفيدة للجميع. لذلك فإن تحسين الأمن الفضائي ضروري – ليس فقط للدول التي ترتاد الفضاء، ولكن لكل بلد، بما في ذلك البلدان النامية – نظراً لاعتماد العالم المعاصر على النظم والخدمات الفضائية.

نرى ثمة حاجة ملحة إلى تحسين أمن الفضاء في هذه البيئة الفضائية التي تزداد ازدحاما ونزاعا وتنافسا. لقد دعمنا وشاركنا باهتمام كبير في اجتماعات الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وقد أعربنا عن تقديرنا للطابع الشامل الذي اتسم به الفريق العامل المفتوح العضوية ومشاركة الجهات الفاعلة الخاصة التي أثرت النقاش وساعدت في إضفاء بعض الوضوح التقني الذي كنا في أمس الحاجة إليه في مداولاتنا. وعلى الرغم من أن الفريق العامل المفتوح العضوية لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعداد تقرير، فإننا نعتقد أن العمل الذي أنجز على مدى عامين قد كشف عن تقارب كبير بين الأقاليم في دعم النهج السلوكي، كما يشهد على ذلك البيانان المشتركان اللذان أدلي بهما خلال دورته الرابعة والأخيرة.

ومن المهم التأكيد على أن هذا النهج يندرج ضمن المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى هذا النحو، فإنه ليس نهجا بديلا، كما أنه لا يمنع أو يحول دون التفاوض على اتفاقات ملزمة قانونا. بل على العكس من ذلك، فإن الفهم المبكر للمعايير والقواعد والمبادئ، مع الاستجابة للحاجة الملحة إلى معالجة البيئة الفضائية المعقدة الحالية – التي لا تخضع الآن، في جوانب عديدة، للتنظيم – يمكن أن يوفر أفضل وأقوى أساس لمواصلة تطوير القانون الدولي في هذا المجال. ولهذه الأسباب، فإننا نؤيد بقوة تجديد ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية هذا، ونحث الدول على دعم هذه المبادرة، على أن يكون مفهوماً أن النجاح سيتوقف على المشاركة والانخراط بحسن نية.

كانت إحدى المسائل التي نوقشت خلال الفريق العامل المفتوح العضوية هي مسألة تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. وقد تسببت تلك التجارب في نشوء حطام يُعرّض الأنشطة الفضائية للخطر الشديد، ويمكن أن تكون له عواقب سلبية متزايدة طويلة الأمد. وعلى غرار جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التزمت إيطاليا بعدم إجراء مثل هذه التجارب، ويسرها أن ترى مشاركة دولية متزايدة في هذا الشأن. وهذه أيضا نتيجة ملموسة للمناقشات التي أجريناها في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية.

ويساورنا القلق إزاء إمكانية موافقة هذه اللجنة على ولايتي فريقين منفصلين من الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية. ونعطي الأولوية لولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بالسلوكيات المسؤولة، إذ نعتقد أنها تغطي جميع المسائل التي نحتاج إلى مناقشتها بشكل عاجل في إطار النُظم الإيكولوجية الأوسع

نطاقاً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإذا تم إنشاء عملية موازية فسيكون ذلك أمرا مؤسفا وسيؤدي إلى نتائج عكسية. وبصرف النظر عن الأثر الواضح للازدواجية، فإن ذلك من شأنه أن يستهلك الموارد المالية المحدودة أصلاً، ويضع ضغطاً هائلاً على الجدول الزمني لنزع السلاح المزدحم أصلاً، ويجعل من المستحيل عملياً على الوفود الصغيرة متابعة كلتا العمليتين بمستوى كافٍ من الاهتمام.

السيدة ميليغان (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يمثل الانتشار السريع للأنشطة الفضائية فرصة هامة للبشرية. بيد أن قدرة جميع العمليات الفضائية على البقاء معرضة بشكل متزايد لمجموعة من التهديدات، وهو تحد يزيد من تفاقمه عدم وجود نظام أكثر تطورا للقواعد الدولية التي تحكم الأنشطة الفضائية.

هناك إجماع واسع النطاق على ضرورة تحسين أمن الفضاء وتجنب انتشار النزاعات المسلحة في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن لا تزال هناك انقسامات حول أفضل طريقة لتحقيق ذلك. وترى بعض الدول أن الصك الملزم قانوناً هو الآلية الوحيدة القابلة للتطبيق، في حين تؤيد دول أخرى كثيرة اتباع نهج شامل يتضمن معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول.

وتشعر كندا بالقلق من أن هذا الانقسام المستمر خاطئ ولا يؤدي إلا إلى إدامة الجمود في مداولات نزع السلاح في الفضاء. فالمعايير والقواعد والمبادئ والصكوك الملزمة قانوناً ليست متناقضة، ويمكن لقواعد السلوك المسؤول المعتمدة على نطاق واسع أن تصبح قانونا دوليا ملزما قانونا في المستقبل. لكن عملية المعاهدة طويلة. وعليه، يجب أن نواصل النهوض بالخطوات العملية التي تعزز الثقة والشفافية والاطمئنان فيما بين الدول من أجل الحد من سوء الفهم وسوء التقدير.

أعربت كندا عن خيبة أملها لأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول قد اختتم أعماله دون التوصل إلى تقرير موضوعي بتوافق الآراء. وقد أوضحت المناقشات التحاورية التي دارت طوال دورات الفريق العامل المفتوح العضوية وجود تأييد كبير فيما بين الدول الأعضاء لوضع معايير السلوك المسؤول والدور التكميلي الذي يمكن أن تؤديه إلى جانب الالتزامات الملزمة قانوناً في تعزيز أمن الفضاء. لذلك تساور كندا شواغل فيما يتعلق باقتراح إنشاء فريق عامل ثانٍ مفتوح العضوية يركز بشكل حصري على تدابير ملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويؤدي ذلك أيضاً إلى إنشاء عملية موازية مع الاقتراح الذي تقوده المملكة المتحدة، مما يشكل عبئاً على الوقت والموارد، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الوفود الأصغر حجماً. ويسرّ كندا أن تواصل مشاركتها في تقديم مشروع قرار المملكة المتحدة وتحث الدول على تقديم دعمها للمبادرات التي تظهر روح الانفتاح والشمولية والاستعداد للنظر في مجموعة واسعة من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

(تكلمت بالفرنسية)

طوال جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية، سمعنا دعماً واضحاً لانفتاح العملية وشموليتها، ورحبنا بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. ولا يمكن التصدي للتهديدات التي تواجه أمن الفضاء إلا من خلال الاستفادة من خبرات الأوساط المعنية بالفضاء بأكملها. وهذه المشاركة الواسعة النطاق لا تثري المداولات فحسب، بل تضمن أيضاً نجاحها على المدى الطويل، نظراً لدور المجتمع المدني في تعزيز النتائج وتنفيذها.

وبالمثل، فإن أحد أبعاد الإدماج التي غالباً ما يتم إغفالها هو نوع الجنس. ستواصل كندا دعم المشاركة الكاملة والمجدية والمتساوية للمرأة في جميع جوانب نزع السلاح، وأمن الفضاء ليس استثناءً. علاوة على ذلك، من المهم تقييم التأثيرات المختلفة لانعدام الأمن في الفضاء على المجتمعات هنا على الأرض. وتتفاوت القدرة على مقاومة الأذى بين المجتمعات، ويمكن أن يشعر الناس بهذه التأثيرات بشكل غير متناسب، اعتماداً على جنس الأشخاص، وعرقهم، وميولهم الجنسية، وموقعهم الجغرافي، وحالتهم الاجتماعية والاقتصادية. وبينما نواصل عملنا في منتديات نزع السلاح المقبلة، تود كندا أن تسلط الضوء على فائدة تطبيق وجهات نظر وتوصيات متنوعة ومراعية للمنظور الجنساني.

إن وجود بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة هو في صالح البشرية جمعاء وسيضمن استمرار الحصول على الفوائد المهمة التي نستمدها من الفضاء. وتتطلع كندا إلى المشاركة المستمرة مع جميع شركائها لتحقيق تلك الأهداف المشتركة.

السيد محمود (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.16)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

نظراً للتحديات المتعلقة بالفضاء الخارجي والبيئة الأمنية العالمية المعاصرة، يشدد وفد بلدي على أهمية ضمان استمرار الالتزام الدولي بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يعزز الأمن العالمي وصون السلم الدولي. وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً بسبب هشاشة بيئة الفضاء الخارجي وعدم كفاية الصكوك القانونية القائمة لردع زيادة عسكرة الفضاء الخارجي. ولهذا السبب تسلم نيجيريا بالحاجة إلى معاهدة شاملة وملزمة قانوناً بشأن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن الهجمات المسلحة على الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ويشدد وفد بلدي أيضاً على أهمية وجود إطار قانوني دولي يمكّن من استكشاف الفضاء الخارجي بشكل منصف. وينبغي أن يستند هذا الإطار إلى مبدأ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، بما يتوافق مع معاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية، ولا سيما معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967.

وترى نيجيريا أن وضع صك ملزم قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي شرط ضروري لتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ولصون السلام والأمن الدوليين. لذلك فمن الضروري أن تكفل أي معاهدة من هذا القبيل، في جملة أمور، الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الفضاء الخارجي، واستخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى حصرياً للأغراض السلمية، وحرية الوصول إلى الفضاء الخارجي دون تمييز وعلى أساس المساواة، والتسوية السلمية للمنازعات، والحق في تطوير التكنولوجيا للأغراض السلمية، والتعاون والمساعدة الدوليان في تيسير استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات، وهدف نزع السلاح العام والكامل.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً تأييده لحظر نشر أي أسلحة في الفضاء الخارجي لأغراض هجومية أو دفاعية؛ وأي استهداف أو هجوم أو استخدام للقوة ضد السواتل أو الأجسام الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك استخدام القذائف أو غيرها من الأساليب الحركية، مثل المناورات أو السواتل أو الروبوتات؛ وأي استخدام للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي كأسلحة لشن هجمات مسلحة أو التدخل في الفضاء الخارجي أو الأهداف الثانوية؛ وأي تداخل ضارّ متعمّد من شأنه أن يقطع الأداء العادي للسواتل أو الأجسام الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي الخاضعة لولاية دولة أخرى أو مجموعة من الدول أو يؤثر عليها؛ واستحداث أو تجريب وتكديس الأسلحة المصممة لغرض وحيد هو شن هجمات مسلحة ضد السواتل أو الأجسام الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الأسلحة المضادة للسواتل، أو لاستخدامها كأسلحة في الفضاء الخارجي.

ونعتقد أن جميع الدول، ولا سيما الدول التي لديها قدرات فضائية كبرى، تتحمل مسؤولية خاصة عن الإسهام بنشاط في تحقيق هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وكذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لذلك ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن أي عمل يتعارض مع الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والتقيد بالمعاهدات القائمة ذات الصلة، وذلك لصالح صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

أخيراً، نعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك ملزم قانونا ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز الجهود لضمان أن يظل الفضاء

الخارجي مجالاً آمناً ومستقراً ومأموناً ومستداماً. منذ العام الماضي، طرأ عدد من التطورات الإيجابية في عملنا منذ العام الماضي التي تُظهر مجتمعةً أن المجتمع الدولي قادر على التغلب على الجمود الذي طال أمده بشأن مسائل أمن الفضاء الخارجي.

وقد أبدت الدول الأعضاء، بدءاً بتأييدها الساحق في الجمعية العامة للقرار 41/77، المناهض لإجراء تجارب القذائف المدمرة المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر، دعماً قوياً في هذه الهيئة لمبادرات جديدة للتصدي للتهديدات الملحة لبيئة الفضاء الخارجي وأمنه. وأود أن أشكر البلدان الـ 36 التي انضمت حتى الآن إلى الولايات المتحدة في تقديم هذه الالتزامات الوطنية، ونشجّع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. وهذه هي أفضل طريقة لضمان أن يصبح هذا الاقتراح معياراً معترفاً به دولياً للسلوك ويساعدنا على معالجة هذا التهديد الملح. كما نؤكد من جديد على أن المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة والفئات المهمشة في المناقشات حول هذه التهديدات هي أحد العوامل الأساسية لتعزيز وتحقيق السلام والأمن المستدامين.

ثانياً، لقد سررنا بتوصل الدول إلى توافق في الآراء بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي في الاجتماع الأخير لهيئة نزع السلاح. وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإن هذا النجاح يدل على أن هناك مجالات يمكننا أن نحقق فيها تقدماً عندما تكون الظروف والمسائل مناسبة ويعزز قيمة هذه المناقشات المتعددة الأطراف.

وأخيراً، أثبت الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي اختتم أعماله مؤخراً، أنه منتدى جديد ومبتكر لمناقشة مسائل أمن الفضاء رحب به عدد كبير من الدول الأعضاء. وفي حين حالت اعتراضات دولة واحدة وعرقلتها دون توصل الفريق إلى توافق في الآراء بشأن التقرير النهائي، كان من الواضح أن الغالبية العظمى من الدول وجدت أن هذه المناقشات الجامعة والتعاونية والشاملة مفيدة. كما يسرنا أن نرى أن موجز الرئيس يجسّد هذا الشعور.

وتعتقد الولايات المتحدة أنه يجب علينا مواصلة البناء على هذا التقدم الإيجابي. ولتحقيق ذلك، ينبغي للدول أن تركز على نُهُج شاملة وأن تتبع توصية الأمين العام الواردة في تقريره لعام 2022 بشأن "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/77/80) الذي يدعو إلى السعي إلى الوفاء بالالتزامات الطوعية المتصلة بمعايير السلوك المسؤول والشفافية وتدابير بناء الثقة، والنظر في مفاهيم ومقترحات لصكوك جديدة ملزمة قانوناً. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تؤيد مشروع القرار A/C.1/78/L.15/Rev.1، الذي من شأنه أن ينشئ فريقاً عاملاً جديداً مفتوح العضوية للمضي قدماً بالعملية التي اختتمت مؤخراً. وقد حظي هذا النهج بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء في جميع مناطق العالم، وذلك تحديداً بسبب شموليته في جميع المسائل. وكما هو مذكور بوضوح في مشروع القرار، فإن ذلك يشمل المعايير التي تساهم في الصكوك الملزمة قانوناً.

وللأسف، يُطلب من هذه الهيئة أيضاً دعم إنشاء فريق عامل جديد مفتوح العضوية مثير للانقسام وينطوي على ازدواجية، وهو يتسم بضيق التركيز ولا يمكنه تحقيق توافق في الآراء. إن مشروع القرار A/C.1/78/L.55، المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، بفقرته التي تقترح عملية موازية، لن يوفر للمجتمع الدولي طريقاً نحو تحقيق نتائج ملموسة. وهو يركز على نهج أحادي المسار لمعالجة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ويغفل المسائل الهامة المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة والمعايير والقواعد والمبادئ التي يمكن أن تنمّي وتبني الثقة وتساعد على بناء توافق في الآراء بشأن المفاهيم التي يمكن إدراجها في صكوك ملزمة قانوناً في المستقبل. إننا نحثّ الدول الأعضاء الأخرى على التصويت معارضة مشروع القرار، أو على الأقل معارضة الفقرة 8 من منطوقه التي تدعو إلى إنشاء فريق عامل جديد مفتوح العضوية. كما أن الولايات المتحدة لا تؤيد مشروع القرار A/C.1/78/L.53 بشأن "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي". ومن بين عيوب مشروع القرار العديدة، فإن الصياغة غير الكافية لتوضيح ما الذي يشكل سلاحاً في الفضاء الخارجي تهدد بأن تقيد دون مسوّغ أو على نحو

مجحف التقنيات الواعدة ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي.

وللتوضيح، فإن مشروع قرار المملكة المتحدة بشأن "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" هو مشروع قرار مرن وجامع وشامل ويجسّد استثمارات كبيرة لوقت الدول الأعضاء وملاحظاتها. وهذا هو مشروع القرار الوحيد الذي يمكن أن يمضي قدماً بالعمل التأسيسي الذي يحظى بتقدير كبير للفريق العامل المفتوح العضوية الذي اختتم أعماله للتو. وأشجع جميع الزملاء على دعمه كطريق مثبت للمضي قدماً في هذه المسائل الهامة المتعلقة بأمن الفضاء. وإذا كان العام الماضي من المشاركة المتعددة الأطراف بشأن هذه المسائل قد أظهر لنا أي شيء، فهو أن الدول يمكن أن تجري مناقشة قوية حول معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول يمكن أن تقلل من التهديدات التي يتعرض لها مجال الفضاء وتعزز بشكل هادف سلامة الفضاء الخارجي واستقراره واستدامته وأمنه. فلا عودة إلى الوراء. ونحن نتطلع إلى مواصلة هذا العمل الأساسي مع جميع الوفود.

السيدة باباثاناسيو (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد اليونان تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يؤمن بلدي إيماناً راسخاً بأن معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي، ولا سيما معاهدة الفضاء الخارجي، فضلاً عن مجموعات المبادئ ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، تشكل حجر الزاوية في القانون الدولي للفضاء، ونحن نولي أهمية كبيرة لتنفيذها. وتؤيد اليونان المبدأ القائل بأننا يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان غلبة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على أي استخدام للقوة في الفضاء. وفي هذا السياق، نعتبر لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين منابر فريدة للحوار الشامل بشأن قانون الفضاء وقضايا السياسات المتعلقة بالفضاء والتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك وضع قانون الفضاء الدولي والمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية، ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بهذه المهمة. وليس من قبيل المصادفة أن الأمين العام قد اعترف بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في الحوكمة العالمية للفضاء في خطتنا المشتركة (A/75/982) وتأكد ذلك أيضاً بتزايد عدد أعضائها.

في هذا الصدد، ندرك ضرورة أن يجتمع المجتمع الدولي ويناقش سبل ووسائل تعزيز حوكمة الفضاء من أجل الحفاظ على فضاء خارجي مستدام لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ونؤمن بشدة أنه لا يمكن تحقيق السلام في الفضاء الخارجي إذا لم نتمكن من منع حدوث سباق تسلح فيه. وفي ذلك الصدد، رحبت اليونان باتخاذ الجمعية العامة للقرار 231/76، بشأن "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، الذي يدعو إلى التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن أفضل السبل للعمل على الحد من الأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية من أجل الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة، خالية من سباق التسلح أو النزاع، ولصالح الجميع. وفي ذلك السياق، يؤيد بلدي مشروع قرار هذا العام A/C.1/78/L.15 الذي قدمته المملكة المتحدة.

إننا نؤيد جميع الذين يعتقدون أن النهج القائم على السلوكيات المسؤولة يوفر إطاراً أكثر واقعية لتحسين أمن الفضاء اليوم، نظراً لطبيعة الاستخدام المزدوج للعديد من المنظومات الفضائية، دون استبعاد إمكانية وضع صكوك جديدة ملزمة قانوناً في المستقبل. ومن شأن هذا النهج أن يعزز الإطار المعياري القائم لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية لصالح جميع الدول. بالإضافة إلى ذلك، نرى أن أي نص ملزم قانوناً في المستقبل في مجال أمن الفضاء يجب أن يهدف إلى تغطية جميع التهديدات ذات الصلة بطريقة فعالة وقابلة للتحقق. وتؤيد اليونان تأييداً كاملاً عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي عمل كمنبر جامع وشفاف ومفتوح وشامل للحوار. ويلتزم بلدي

بالموقف القائل بأن نشر وتبادل المعلومات عن المذاهب والسياسات والاستراتيجيات الفضائية سلوك مسؤول ومن شأنه أن يساعد على خلق الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة.

في الختام، أودّ أن أشدد على أن اليونان ستواصل المشاركة بنشاط في الحوار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بطرق مماثلة لما تفعله من أجل تعزيز وتعميق التعاون الدولي في مجال الفضاء والقيام بالأنشطة الفضائية وفقاً للقانون الدولي.

السيد شين جيان (الصين) (*تكلم بالصينية*): يواجه الفضاء الخارجي اليوم تحديات أمنية متزايدة الخطورة. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي معاً لمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية في الفضاء الخارجي. وقد عرض الوفد الصيني المواقف العامة للصين في هذا الصدد خلال المناقشة العامة ويود أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم المزيد من التفاصيل.

أولاً، يجب أن نلتزم بتوافق الآراء الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويرتبط الفضاء الخارجي، بوصفه مشاعاً عالمياً، برفاهية البشرية جمعاء. ومما يؤسف له أن بعض الدول مهووسة بالتنافس بين القوى العظمى وعقلية الحرب الباردة، وقد واصلت سعيها للهيمنة على الفضاء الخارجي بإعلانها أنه ساحة لخوض الحروب، وتسريع بناء قدراتها العسكرية الفضائية، بل والتخطيط لنشر أسلحة دفاعية صاروخية في الفضاء الخارجي. تشكل مثل هذه العقائد والسياسات والتدابير تهديدات خطيرة لأمن الفضاء الخارجي، وتقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتزيد من خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. في الوقت نفسه، أفرطت بعض البلدان في توسيع مفهوم الأمن القومي، وقمعت على نحو تعسفي أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الفضاء الخارجي التي تقوم بها دول أخرى، وأعاقت بشكل خطير الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والتعاون الدولي. وترى الصين أنه ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن تلتزم بضمان الطابع السلمي لاستخدام الفضاء الخارجي وضمان حق الدول في استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية ضماناً كاملاً.

ثانياً، ينبغي أن نمضي قدماً في التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد دعت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في الأمم المتحدة صراحة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال المفاوضات. وعلى مدى أربعة عقود، اتخذت الجمعية العامة قرارات بشأن هذا الموضوع على أساس سنوي بأغلبية ساحقة تطلب من مؤتمر نزع السلاح في جنيف التفاوض على صك دولي جديد ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المثير للقلق أن بلداً بعينه غير مستعد لقبول أي قيود جوهرية على قدراته العسكرية في الفضاء الخارجي ورفض التفاوض على مثل هذا الصك، مما أدى إلى جمود في العملية ذات الصلة. وقدمت الصين وروسيا بشكل مشترك إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وقد حظي المشروع بتأييد واعتراف واسعي النطاق من المجتمع الدولي. وترحب الصين بالتعليقات والاقتراحات البناءة من جميع الدول بشأن مسائل محددة تتعلق بمسودة المعاهدة.

ثالثاً، ينبغي لنا تنسيق الحوكمة العالمية لأمن الفضاء الخارجي. وأجرى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مناقشات متعمقة حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد اتفقت الهيئة الفرعية التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي على تقرير بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا العام، توصلت هيئة نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن توصيات لتعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وترحب الصين بتلك التطورات. غير أنه في السنوات الأخيرة، وبسبب الاختلافات المتعلقة بمفهوم إدارة الفضاء الخارجي، فشل كل من فريق الخبراء الحكوميين السابق المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، في التوصل إلى نتيجة. وبين عامي 2018 و 2019، أجرى فريق

الخبراء الحكوميين مناقشات متعمقة وموضوعية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بصك دولي ذي صلة ملزم قانوناً. وتتطلع الصين إلى أن يصدر فريق الخبراء الحكوميين الجديد مزيداً من التوصيات فيما يتعلق بالعناصر الجوهرية والمسائل ذات الصلة لصك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استناداً إلى الأعمال السابقة.

ونشير إلى أن العديد من البلدان لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء انقسام السلوكيات المسؤولة وغير المسؤولة، مع تسجيل التباس حول مفهوم أمن الفضاء الخارجي وصون استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وعدم التركيز على التفاوض حول صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتأمل الصين أن تولي بعض البلدان الاهتمام الواجب لتلك الشواغل وأن تتجنب التسرع في إعادة إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفشل نفسه.

ولاحظت الصين أيضاً أن بعض البلدان قد أعربت عن قلقها إزاء العمليات الموازية المنفذة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار الأمم المتحدة. ولطالما اعتقدنا أن النهج الأساسي للحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي يكمن في التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً. وينبغي تركيز الجهود الدولية على هذا النهج وعدم توجيهها إلى مكان آخر أو استبدالها بغيرها.

السيد سايتر (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): إن النظم الفضائية ضرورية للاتصالات وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت والإلمام بالحالة وغير ذلك. ولا تزال تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومأمونة ومستدامة، بما يعود بالنفع على الجميع. ومن الأهمية بمكان أن تظل جميع الدول ملتزمة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأن تمتنع عن القيام بأنشطة تتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. يشمل ذلك الأنشطة التي يمكن أن تهدد قدرة الدول على استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه بحرية، سواء في الحاضر أو في المستقبل. وتشكل مداولات اللجنة الأولى بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إسهاماً مهماً في تحقيق هذه الغاية. فتجري مناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في ضوء أهدافنا الأكبر المتمثلة في الإسهام في تحقيق الأمن الدولي ونزع السلاح، وبالتالي تهدف المناقشات إلى الإسهام في الأمن الدولي المتعلق بالفضاء وتحسين أمن الفضاء. وقد سجّل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول مساهمة مهمة في تحقيق هذه الغاية. وفي حين ترتبط المسائل التي نوقشت في المجموعة بتلك التي نوقشت في اللجنة الرابعة بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فمن الواضح أيضا أنها مختلفة عن غيرها وينبغي مناقشتها هنا.

تأسف النرويج لأن الفريق لم يتمكن من اعتماد تقرير موضوعي على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها كثيرون بغية التوصل إلى توافق في الآراء، مقابل المعارضة المتعنتة لقلة قليلة. ومع ذلك، فإن المشاركة الواسعة من جانب الدول، إلى جانب المناقشات الدينامية والموضوعية ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية، تشهد على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من التهديدات الفضائية. وينبغي مواصلة العمل في إطار فريق عامل جديد تناط به ولاية مركّزة، على النحو المقترح في مشروع القرار الذي اقترحته المملكة المتحدة (A/C.1/78/L.15/Rev.1). ولا يزال النهج القائم على السلوك يشكّل وسيلة للمضي قدماً نحو صك ملزم قانوناً أو التزامات سياسية أو كلا الأمرين. ومن وجهة نظر النرويج، يحتل الشكل مكانة ثانوية بعد هدف الحد من التهديدات.

لقد اتفقت الدول منذ فترة طويلة على أن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على سلوك الدول في الفضاء الخارجي. ومن البديهي أن يشمل ذلك، في حالة النزاع المسلح المتعلق بالفضاء الخارجي، القانون الدولي الإنساني. وكما أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً، فإن الاعتراف بانطباق القانون الدولي الإنساني لا يضفي الشرعية على استخدام القوة في الفضاء الخارجي

أو عسكرته أو تسليحه. كما يُلزم الميثاق الدول بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة أخرى. ولا يقلّل انطباق القانون الدولي الإنساني من هذا الالتزام سواء في الفضاء أو على الأرض. وتساهم آليات الشفافية وبناء الثقة في الحد من التوترات وتعزيز بيئة فضاء خارجي أكثر أمناً. وقد مثّل تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إسهاماً هاماً في هذه المسألة، وترحب النرويج بتقرير هيئة نزع السلاح بشأن تعزيز التنفيذ العملي لتلك التدابير (A/78/42، المرفق).

تشكّل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية تدبيراً مهماً من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، وتؤيد النرويج تعميمها بقوة. وندعو المشتركين فيها إلى تنفيذ أحكامها وتقديم الإخطارات السابقة لإطلاق القذائف التسيارية. ويسر النرويج أيضاً أنها قد أيدت الالتزام بالامتناع عن إجراء تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. فهذا التزام مناسب للإسهام في بناء الثقة.

ومع تزايد أهمية الفضاء الخارجي بشكل مستمر، تزداد أيضاً أهمية الحفاظ على أمنه. ولا تزال النرويج من المؤيدين الثابتين للسعي إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية، بما في ذلك إيجاد بيئة فضاء خارجي أكثر أمناً. فتتزايد المخاطر المتعلقة بأمن الفضاء الخارجي وينبغي على الدول أن تعقد العزم على إدارتها معاً.

السيد سواريس داميكو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يلخص الموجز السياساتي الذي أعده الأمين العام بعنوان "من أجل البشرية جمعاء – مستقبل حوكمة الفضاء الخارجي حول الفضاء الخارجي" بعض الاتجاهات الهامة، كزيادة عدد الجهات الفاعلة في الفضاء؛ وانخفاض تكاليف إطلاق المركبات الفضائية على نحو يؤدي إلى نمو هائل في عدد المركبات المتواجدة في المدار وبالتالي إلى تكثيف المواقع المدارية؛ وأخيراً، المخاطر المتزايدة بشكل هائل بسبب الحطام. وتتزايد الحالة تعقيداً مع تعذر عزل الفضاء الخارجي عن التطورات الأمنية على الأرض، في ظل تزايد اعتبارات السلامة بشكل واضح. وقد باتت الحدود الفاصلة بين الأمن والسلامة شيئاً من الماضي. كما باتت البنية التحتية الحيوية على الأرض، مثل البنية التحتية للاتصالات، تعتمد على السواتل، وبشكل مفرط فعلياً. وبما أن الاعتماد والضعف وجهان لعملة واحدة، فمن الطبيعي أن تنبثق مخاوف من إمكانية تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة نزاع. وما قيام دول عدة بتطوير قدرات فضائية هجومية إلا تعزيز لهذا التصور.

لم تعد الشواغل بشأن الأمن في الفضاء الخارجي مرتبطة بحفنة من الدول التي ترتاد الفضاء حصراً. فيسلّط تقرير الأمين العام الضوء على أن 91 دولة قد وضعت ساتلاً واحداً على الأقل في المدار حتى عام 2022. وأصبح الفضاء الخارجي بالفعل، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ساحة للبشرية، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. تتمتع البرازيل بقدرات فضائية، وتطمح إلى أن تصبح دولة مرتادة للفضاء على نحو كامل، كما تعمل على توسيع نطاق وجودها في هذا الفضاء. وتماشياً مع هذه التطلعات، فإننا ملتزمون بطبيعة الحال بضمان أن يكون الفضاء هادئاً ومستقراً وآمناً ومتاحاً للجميع. ومن وجهة نظر البرازيل، فإن أولويتها على المدى القصير تستند إلى حقيقة واضحة مفادها أن كل أصولنا الفضائية النادرة بالغة الأهمية، وأن الإضرار بها سيؤدي حتماً إلى تعريض بنيتنا التحتية الحيوية للخطر. علاوة على ذلك، نفضّل تجنب زيادة التكاليف المتعلقة باستبدال الأصول التالفة بأصول أكثر تطوراً وحماية. وبالتالي، فإن أي تدابير فورية، بغض النظر عن طابعها، سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة، تمثل مكسباً صافياً، وتعزز من فرصة بقاء أصولنا القليلة والثمينة.

ولكن هذا الشعور بالإلحاح لا يحول ولا ينبغي له أن يحول دون تحقيق أهدافنا طويلة الأجل، وعلى رأسها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فهدفنا النهائي هو الحد من تسليح الفضاء الخارجي والحفاظ على هذا المشاع العالمي لمنفعة البشرية. وفي هذا الصدد، نشاطر تطلعات القسم الأكبر من المجتمع الدولي الذي أيد مبادرات مختلفة، مثل المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي اعتمدتها اللجنة بتوافق الآراء، فضلاً عن أفرقة الخبراء

والأفرقة العاملة الأخرى المفتوحة العضوية المكلفة من الجمعية العامة. وعلى الرغم من المناقشات المفيدة وتوضيح وجهات النظر، فإننا نواجه، مع تسجيل بعض الاستثناءات الملحوظة، سلسلة طويلة من الإخفاقات في الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق بعيد المنال بين جميع الأطراف حول كيفية صياغة قواعد أكثر شمولاً. وإذا افترضنا أن هذا التوصيف للوضع في الفضاء الخارجي هو التوصيف الصحيح، واستناداً إلى مصالحنا الوطنية الملموسة جداً والقريبة من أرض الواقع – واعذروني على هذه التورية – يمكن في اعتقادنا إيجاد صيغة توافقية.

وكما نرى، فقد أرهقنا الارتياب وانعدام الثقة بين الدول المرتادة للفضاء وقادانا إلى المأزق الذي نجد أنفسنا فيه، أي وجود مجموعتين من المبادرات، كل منهما تدعي أنها الأوسع وأنها تشتمل على النهج الآخر. وأما العواقب، بعادتها السيئة المتمثلة في فرض نفسها بعد وقوع الواقعة، فجلية للجميع، وهي نشوء عدة هيئات تفاوضية من شأنها أن تستنزف مواردنا الدبلوماسية المحدودة من خلال إلزامنا بحضور هياكل متنافسة ستبقينا منشغلين لفترة طويلة. والأسوأ من ذلك أنه مع وجود بند التدمير المؤكد المتبادل، سيكون تجاوز عقلية العين بالعين صعبا للغاية. وهذه طريقة غير مرضية أبدا وربما غير عقلانية في مزاولة الأعمال.

وقبل أن يعمينا ذلك عن هدفنا المنشود، اسمحوا لي إذن بأن أوضح الموقف البرازيلي الذي يهدف إلى التوفيق بين تصورات متضاربة أحدها مع الآخر. أولا، إننا نؤيد أفكارا ولا نجامل طرفا على حساب آخر. ونرفض فكرة وجود خطايا أصلية. كما نعتقد أن وضع معايير للسلوك المسؤول يمكن أن يؤدي دورا مفيدا في معالجة بعض الشواغل المباشرة التي تتقاطع مع السلامة والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج موجه نحو بناء الثقة بين الأطراف، مما سيسهل بدوره المسعى الطويل الأجل إلى وضع صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن ناحية أخرى، فإن وضع المعايير ليس شرطا ضروريا ولا كافيا لمنع سباق التسلح هذا. وبالتالي، ينبغي ألا يتنافس هذان المساران في ما بينهما بل أن يكملا ويعززا بعضهما بعضا. ولا نعتقد أن تحقيق ذلك مستحيل ونحن على استعداد للإسهام في ذلك.

السيد موسوندا (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود زامبيا أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.16). وأود أن أضيف بصفتي الوطنية النقاط التالية:

أسارع إلى الاعتراف بأن الفضاء الخارجي هو أحد المشاعات العالمية التي ينبغي الحفاظ عليها لصالح البشرية جمعاء. فقد ازدادت التحديات الأمنية باطراد في الفضاء الخارجي في السنوات الأخيرة، وما زالت تتصاعد بمعدل ينذر بالخطر. وهذا الخطر الأمني لا يؤثر على استدامة البيئة الفضائية فحسب، بل على التنفيذ الآمن والمأمون للأنشطة الفضائية والوصول إلى الخدمات أيضا. وقد يؤدي إلى تسليح الفضاء الخارجي أو إدخال أسلحة إلى بيئة الفضاء الخارجي، بحيث يمسي الفضاء الخارجي نفسه ساحة معركة أو جبهة رابعة للحرب.

ولعلنا نذكر أنه في 2 كانون الأول/ديسمبر 2014، اتخذت الجمعية العامة قرارين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (31/69 و 32/69). الأول، بعنوان "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، يدعو جميع الدول، ولا سيما تلك التي تمتلك قدرات فضائية كبيرة، إلى الإسهام بنشاط في كفالة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والحيلولة دون حدوث سباق تسلح هناك والامتناع عن القيام بأعمال تتعارض مع هذا الهدف. أما الثاني، بعنوان "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، فيؤكد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء وينص على أن هناك تدابير أخرى قد تسهم في ضمان عدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن وضع مبادئ عالمية للسلوك المسؤول سيسهم في زيادة التعاون الدولي في الفضاء وفي استكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية، فضلا عن تيسير الوصول المتكافئ إلى الفضاء الخارجي وزيادة الشفافية والثقة في إدارة الأنشطة الفضائية. وينبغي أن تشمل اعتباراتنا المتعلقة بالسلوك المسؤول تقييما للعواقب المترتبة على السلامة والاستدامة والأمن في الفضاء الخارجي والآثار المحتملة

لتلك العواقب على السلام والأمن والاستقرار الدولي، بما في ذلك على متعهدي الأنشطة في الفضاء والمدنيين.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بالغ الأهمية لضمان التوزيع العادل للفوائد المستمدة من استكشاف الفضاء. فالأنشطة الفضائية تسهم في نشر الفهم العلمي وفي التقدم التكنولوجي وتتيح فرص اقتصادية. ولكن، إذا حدث سباق تسلح، فسيتحول التركيز نحو المساعي العسكرية، مما يؤدي إلى إهمال فرص التعاون المفيد بصورة متبادلة مثل التعاون بين وكالات الفضاء الدولية في بعثات إلى المريخ أو القمر. ومن ثم، فإن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضروري لدعم الأمن العالمي والحفاظ على الاستقرار الدولي وتعزيز مساعي البشرية نحو اكتساب المعارف وتحقيق التقدم. ومن خلال تعزيز التعاون الدولي وفرض حظر صريح على الأسلحة الفضائية وضمان التوزيع العادل لفوائد استكشاف الفضاء، يمكن للدول أن تتعاون في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وهذه الجهود هي السبيل الوحيد الممكن للبشرية للانطلاق نحو مستقبل من الاكتشافات العلمية والتقدم التكنولوجي والازدهار المشترك، مع حماية البشرية من التهديدات المدمرة التي يمكن أن تنجم عن سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونود التأكيد أن فوائد الفضاء الخارجي يجب أن تكون متاحة لجميع البلدان بغض النظر عن مستويات التنمية السائدة فيها. ونحث على ضمان استخدام الفضاء الخارجي كمحرك رئيسي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وليس لأغراض عسكرية.

وتتطلع زامبيا إلى أن تحافظ جميع البلدان على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية ومستدامة. وندعم جميع التدابير الرامية إلى الحد من الأخطار التي تهدد النظم والعمليات الفضائية ومنع اندلاع أي نزاع في الفضاء الخارجي. وندرك أن الفضاء لا يزال ساحة تنافس ونشدد على ضرورة اتخاذ خطوات للحد من حالة عدم اليقين والحيلولة دون تحول هذا التنافس إلى نزاع. ولا نزال ثابتين في دعوتنا إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما سيعزز الأمن والاستقرار الدوليين ويضمن حرية استكشاف البيئة الفضائية واستخدامها على المدى الطويل للأغراض السلمية. وسنواصل الدعوة إلى اعتماد سلوكيات مسؤولة في الفضاء الخارجي ودعم اتباع نهج شامل للتصدي للتحديات والمخاطر والتهديدات التي تواجه الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، امتثالا للقانون الدولي.

السيدة سانابريا دوارتي (باراغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤكد باراغواي من جديد أن استخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ينبغي أن يكون للأغراض السلمية حصرا، وفقا للقانون الدولي. فجميع الأنشطة الفضائية لها تأثير على البشرية. ولذلك، يجب أن يصب الاستخدام المستدام للفضاء في منفعة البشرية، أيا كانت مستويات تطورنا الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي أو التكنولوجي. وتمضي باراغواي قدما في تطوير تطبيقات الهندسة الفضائية ورصد الأرض على السواء، مع التركيز على بناء القدرات من أجل تنفيذ برنامج فضائي محلي ومستدام. وسياسة الفضاء في بلدي سارية المفعول منذ عام 2019، وهي تقوم على مبادئ بناء القدرات والتنمية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي.

وتود باراغواي أن تؤكد مجددا موقفها بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واضعة في اعتبارها أن الفضاء الخارجي يمكن أن يتحول إلى مسرح للنزاع المسلح، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونشدد، في ذلك الصدد، على ضرورة التوصل إلى نظام قانوني ملزم ومناسب يدعم تطلعات جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الاستفادة من هذا التراث المشترك. وبينما نعمل على التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا لتنظيم هذه المسألة، فإننا نعتبر اعتماد تدابير دولية بشأن كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي ومراعاة المبادئ التوجيهية والقرارات القائمة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع أمرا مهما جدا أيضا.

ولا يفوتنا أن نذكر الاتفاق الذي توصلنا إليه بتوافق الآراء في العام الماضي في إطار الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح. ويود بلدنا أن يضم صوته إلى ما جاء في بيانات الوفود الأخرى التي سلطت الضوء على أهمية مشاركة المرأة بشكل أوسع نطاقا، مما يساعد على إجراء مناقشات أكثر شمولا بشأن قضايا الأمن الدولي وتحديد التهديدات الماثلة والجارية والمستقبلية، فضلا عن الإجراءات والأنشطة

التي يمكن اعتبارها غير مسؤولة. وفيما خلا ذلك، أبرمت باراغواي أكثر من 70 اتفاقا على المستويين الوطني والدولي، من خلال التعاون الدولي، كما أنها تبلغ الأمم المتحدة بأنشطتها الفضائية، بما في ذلك تسجيلها لأول ساتل خاص بها وهو غواراني سات-1، وتفعيلها إياه في مناسبتين مرتبطتين بالميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى، مما أتاح الوصول إلى البيانات الساتلية مجانا لتحسين عملية صنع القرار في مجال الحد من مخاطر الكوارث والمساعدات الإنسانية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن باراغواي دعمت وشاركت، في عام 2021، في صياغة الاتفاقية المنشئة لوكالة الفضاء الأمريكية اللاتينية والكاريبية كمنظمة دولية لها هويتها القانونية الخاصة يمكنها أن تكون بمثابة آلية إقليمية للتعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. ولذلك، تكرر باراغواي التزامها باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتدعم التعاون بين بلداننا في مواصلة تعزيز تبادل المعلومات والخبرات، إلى جانب مبادرات أخرى، باعتبارها من الأدوات الأساسية على طريق توليد الثقة وتحقيق التآزر.

السيد لباز (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والأردن، باسم مجموعة الدول العربية في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" (انظر A/C.1/78/PV.16).

يدين وفد بلدي بشدة العدوان الواسع النطاق الذي تشنه قوات الاحتلال ضد السكان الفلسطينيين العزل الذين لا حول لهم ولا قوة، والذين تُذبح نساؤهم وأطفالهم كل يوم على مرأى من العالم بأسره. وندعو على وجه الاستعجال إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية والطبية الأساسية فورا إلى غزة وإنهاء التهجير القسري للفلسطينيين.

يمثّل الفضاء الخارجي وأجرامه السماوية تراثنا المشترك. ويجب أن نستخدمه لأغراض سلمية بحتة وأن نعمل معا بروح من التعاون لصالح البشرية جمعاء. ومن شأن عسكرة الفضاء الخارجي أو خوض نزاعات عسكرية في الفضاء الخارجي أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. ولذلك، يتحتم على جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تمتلك قدرات فضائية كبيرة، أن تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يساعد على حماية السلام والأمن الدوليين من خطر جسيم. كما ينبغي لها تشجيع التعاون الدولي وتعزيزه في مجال استكشاف الفضاء والاستخدامات السلمية للفضاء، بحيث تتاح منافعه للجميع.

إن الإطار القانوني الحالي الذي ينظّم استخدام الفضاء الخارجي أساسي لمنع حدوث سباق تسلح، ولكنه لا يزال غير كاف على صعيد معالجة الشواغل المشروعة المتعلقة بمنع عسكرة الفضاء الخارجي أو تسليحه. ولذلك، يجب علينا تعزيز هذا الإطار وتحسينه من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانونا يعالج هذه المسألة على وجه التحديد. ويرسي مشروع نص المعاهدة المحدَّث الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين إلى مؤتمر نزع السلاح أساسا جيدا لمواصلة النقاش والتفاوض. وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فباعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح في المجتمع الدولي، يضطلع المؤتمر بدور رئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن القضايا ذات الأولوية في مجال نزع السلاح.

ونرحب باعتماد التوصيات الرامية إلى تعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملا بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بشأن هذه المسألة (انظر A/68/189) في إطار الدورة الموضوعية لهيئة نزاع السلاح لعام 2023. ومع ذلك، ندرك أن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يتطلب من جميع الدول اتخاذ المزيد من التدابير لضمان قدر أكبر من الشفافية والمزيد من تدابير بناء الثقة وتوفير المعلومات بشكل أفضل. وبينما يشدد وفد بلدي على أولوية التفاوض على صك ملزم قانونا لتعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، نشير أيضا إلى أن التدابير الطوعية العالمية والشاملة لضمان الشفافية وبناء الثقة، المتفق عليها في إطار

مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تشكّل تدابير هامة للأنشطة الفضائية. ومع ذلك، نؤكد مجددا أن هذه التدابير الطوعية لا يمكن أن تحل محل إبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونرحب بالاعتماد المنتظم لمشاريع القرارات المعنونة "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" و "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" و "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وفي الوقت نفسه، يؤسفني أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملاً بالقرار 231/76، قد اختتم ولايته دون التوصل إلى اتفاق مشترك. ورحب وفد بلدي أيضاً بالمداولات السابقة التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي كُلف بالنظر في العناصر الأساسية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أكدت الجمعية العامة أن عمل الفريق أسهم إسهاما كبيرا في الجهود الدولية الرامية إلى إبرام هذا الصك الدولي الملزم قانونا. ونرى أن كل هذه الآليات والمبادرات تذكرنا بأننا متحدون في رغبتنا في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فالفضاء الخارجي مجال مشترك ويجب أن نضافر جهودنا جميعا لضمان استخدامه للأغراض السلمية حصرا.

السيدة مونيوس بونسي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.16)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

تعترف بوليفيا بالفضاء الخارجي باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية. وفي هذا السياق، تتمتع جميع الدول بحق سيادي يخولها المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً لفائدة جميع البلدان ومصلحتها على قدم المساواة، من دون تمييز وبغض النظر عن مستويات تطورها العلمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ونلاحظ أن أنشطة استكشاف الفضاء تؤدي إلى انتشار الدول بطريقة تدعم مصالحها الجيوسياسية والسياسية والاستراتيجية وأن عدد الجهات الفاعلة الخاصة التي تقدم الخدمات المتعلقة بالفضاء آخذ في الازدياد. وهي عوامل يمكن أن تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية والمستقبلية في الفضاء فضلا عن التسبب في مخاطر تهدد استدامته. ولا ننسى أيضا خطر الإضرار بالبيئة الفضائية، مما سيكون له تأثير مدمر على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد توترات متزايدة بين الدول الكبرى التي تمتلك قدرات فضائية، ما يعزز الحاجة إلى وضع ضوابط وكفالة الشفافية في استخدامات الفضاء الخارجي.

وتستلزم استدامة الأنشطة الفضائية بالضرورة مراجعة الصكوك القانونية القائمة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد أهمية التفاوض على صك ملزم قانونا يتضمن أحكام تحقق مناسبة وفعالة لتعزيز معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. ومن المهم أيضا أن نضع في اعتبارنا أن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ينطبقان على الفضاء الخارجي. ويشكل ميثاق الأمم المتحدة ومعاهداتنا الفضائية عماد حوكمتنا العالمية للفضاء الخارجي، بهدف كفالة صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

تؤكد بوليفيا من جديد موقفها بشأن أهمية منع عسكرة الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح فيه. ومن الضروري دراسة واعتماد تدابير عملية من أجل إبرام اتفاقات يمكن أن تحول دون وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية. ونلاحظ أن النظام القانوني الحالي المطبق على الفضاء لا يضمن في حد ذاته الأمن والحماية والقيود القانونية التي يمكن أن تحظر استخدام هذه الأسلحة أو وضعها في الفضاء. وعلى المنوال نفسه، نأمل أن يتوصل فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في سياق عمله، إلى استنتاجات مبنية على توافق الآراء، بما يمكننا من التوصل إلى اتفاقات بشأن العناصر الموضوعية التي يمكن أن تشكّل أساسا لمفاوضات مستقبلية حول صك دولي ملزم قانونا. وقد لاحظنا بارتياح اعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بتوافق الآراء، توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويمكن لتدابير بناء الثقة هذه أن تسهم في تحقيق تفاهم أفضل بين الدول وفي زيادة الاستدامة وتحسين حماية الأنشطة اليومية المتعلقة بالفضاء.

ونعتقد أن لا سبيل للتعامل مع التحديات التي نواجهها إلا بتعددية الأطراف. ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على الإنجازات التكنولوجية والعلمية التي حققها العالم في مجال الفضاء، والتي يمكن أن تشكّل عوامل حاسمة للتنمية. ولكن يجب استخدامها لأغراض سلمية بحتة. ويجب أن يستند استكشاف الفضاء الخارجي إلى مبادئ التضامن مع بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا إليها، فضلاً عن الدعم الفعال لبناء القدرات والتنمية المبتكرة.

السيدة غوميس ساردينياس (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.16).

جئنا إلى هذه الجلسة للجنة الأولى مسرورين باعتماد هيئة نزع السلاح توصيات تتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي في ختام دورتها الاستعراضية لهذا العام. ومع ذلك، من غير المشجع أن هناك محاولات مستمرة لتقليص المسارات نحو التوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على الرغم من أن وضع أسلحة في الفضاء واحتمال تسليحه هما التهديدان الرئيسيان اللذان نواجههما في هذا المجال. إن فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار 250/77 مكلف بالعمل في سبيل صياغة صك من هذا القبيل ونأمل أن يتسنى توسيع نطاق صيغة مناقشة هذا الموضوع الأساسي في مجال نزع السلاح والأمن الدوليين من خلال إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يمكّن جميع الدول من المشاركة في العملية. ونرى أن أي صك دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشمل منع وضع أسلحة فيه ينبغي أن يحظر أيضاً التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السواتل والأجسام الفضائية الأخرى. ونعتقد أن مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح أساس جيد للمفاوضات بشأن صك من هذا القبيل.

إن من واجبنا، نحن الدول الأعضاء، تعزيز استخدام الفضاء للأغراض السلمية حصراً. وينبغي أن تسهم تكنولوجيات الفضاء في تحقيق التطلعات الحقيقية لجميع الشعوب إلى السلام والتنمية، بما في ذلك تنفيذ الأهداف والغايات المتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب ألا تُستخدم هذه التكنولوجيات على الإطلاق لتقويض سيادة الدول. ونعارض إطلاق سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحسين الأسلحة الفضائية ووجود أو وضع معدات عسكرية في الفضاء. ونرفض أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها في الفضاء الخارجي. إننا نشعر بالقلق إزاء الشبكة الواسعة من سواتل التجسس التي تتعارض مع السلام وتنمية الشعوب وإزاء استمرار تشبع المدار الثابت بالنسبة للأرض بالحطام الفضائي.

ونؤيد ونشجع سياسة عدم البدء بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التدابير الطوعية للشفافية وبناء الثقة في هذا المجال مناسبة وضرورية إلى حين التوقيع على معاهدة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه التدابير بديلًا لصك ملزم قانونًا. وخلافاً للقيود التي ينطوي عليها تنفيذ الدول للتدابير الطوعية، فإن الصك الملزم قانوناً الذي يسد الثغرات القانونية القائمة من شأنه أن ينشئ التزامات من أجل التصدي بفعالية للتهديدات التي يتعرض لها الفضاء الخارجي.

ونطالب بوضع حد للتدابير القسرية الانفرادية التي تعيق أو تعرقل جهود البلدان النامية الرامية إلى تطوير الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية، وكذلك التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمبادئ والمعاهدات الدولية التي تنظم شؤون الفضاء الخارجي. ونؤيد بقوة الحق المشروع لجميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ودون تمييز وفي الاستفادة من التعاون في بناء القدرات ونقل التطبيقات والتكنولوجيا الفضائية. ويقع على عاتقنا واجب أخلاقي يتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثا مشتركا للبشرية للأجيال الحالية والقادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن بيئة الفضاء الخارجي تحيط بنا بغض النظر عن الحدود الوطنية وتمتد إلى ما لا نهاية إلى الخارج. ومنذ أن دار أول ساتل حول الأرض في تشرين الأول/أكتوبر 1957، ظل الفضاء الخارجي سلميا نسبيًا. وتحظر معاهدة الفضاء الخارجي وضع أو نشر أسلحة دمار شامل في تلك البيئة أو على الأجرام السماوية. وإلى جانب ذلك الحظر الهام، لا يزال الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي غير خاضع للرقابة نسبياً، مما يهدد بإمكانية حدوث سباق تسلح محتمل. وبالفعل، تُستخدم السواتل لرصد الأنشطة العسكرية على الأرض، وكذلك للاتصالات العسكرية والملاحة. وفي تطور أكثر إثارة للقلق، أجرت دول عديدة تجارب على أسلحة مضادة للسواتل، مما يزحم المدار الأرضي المنخفض بالمزيد والمزيد من الحطام ويعرقل الاستخدام السلمي لهذا المجال المتزايد الأهمية.

وردا على ذلك التحدي، ينبغي للجنة الأولى أن تؤيد مواصلة الجهود الرامية إلى منع إجراء تجارب القذائف المباشرة الصعود المضادة للسواتل، بناء على القرار 41/77، الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي، والذي أدان هذه التجارب. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم مؤتمر نزع السلاح، في إطار جدول أعماله بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في التفاوض على تعهدات لمنع استخدام أو وضع قدرات تدميرية في الفضاء الخارجي أو على الأرض تستهدف أجساماً في الفضاء الخارجي. ويدين الكرسي الرسولي إدانة صريحة أي جهود ترمي إلى توسيع نطاق استخدام الأسلحة والقدرات العسكرية التي تسبب معاناة ودمارا هائلين على الأرض ليشمل الفضاء الخارجي. وكرد على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في مجال القدرات العسكرية في الفضاء الخارجي، ينبغي للجنة أن تعود إلى هدفها الرئيسي، وهو نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، وهو هدف تبناه عدد كبير من الدول. وإذا ما تم تسليح الفضاء الخارجي، فإن هذا الهدف النبيل سيصبح أبعد منالا.

وفي حين أن التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد يكون صعبا في الأجل القصير، فإن التدابير غير الملزمة يمكن أن تساعد في بناء الثقة. وتشمل هذه التدابير تنفيذ المعايير وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، يرحب الكرسي الرسولي بانعقاد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وينبغي للفريق، في سياق اضطلاعه بعمله، أن يكفل ألا يكرر جدول أعماله الجهود الجارية بالفعل في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يأسف وفد بلدي لأن هيئة نزع السلاح فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع توصيات بهدف تعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. فتلك التدابير يمكن أن تدعم مادياً الحفاظ على فضاء خارجي خالٍ من الأسلحة، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مناطق محظورة حول السواتل والقيام بعمليات تفتيش للحمولات قبل إطلاقها لضمان طابعها الحميد. وتشكل المناقشات بشأن الفضاء الخارجي في هيئة نزع السلاح تدبيراً من تدابير بناء الثقة في حد ذاتها وينبغي أن توفر زخما لإضفاء طابع ملموس على جهود بناء الثقة.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أهمية الحفاظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي نظراً لدوره الذي يزداد بروزا في التجارة والتنمية والأبحاث. وآمل أن يحول عمل اللجنة دون تطور التقنيات والقدرات التي من شأنها عسكرة الحيز السماوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعت اللجنة إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر المتكلمين بأن مدة البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يجد وفد بلدي نفسه مضطرا إلى أخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلت به كوريا الجنوبية.

لا ينبغي لكوريا الجنوبية أن تسئ استغلال هذا المحفل لتحقيق مخططاتها السياسية الشريرة من خلال إثارة مسألة لا تتسق مع موضوع هذه الجلسة وطابع اللجنة الأولى. ينبغي لكوريا الجنوبية أن تهدأ بدلا من حماستها غير المسؤولة رغبة في المواجهة. ينبغي لها أن تلقي نظرة أخرى على ميثاق الأمم المتحدة وأحكام معاهدة الفضاء الخارجي قبل أن تدين وتنكر بلا أساس حق دولة ذات سيادة في إطلاق السواتل وتطوير الفضاء. إن إطلاق ساتل استطلاع عسكري يندرج بالكامل ضمن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس، ولا يحق لأحد، بما في ذلك كوريا الجنوبية، أن يعترض على الحق السيادي لدولة بعينها. وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواجه جزاءات جراء إطلاقها للسواتل، ينبغي إدانة الولايات المتحدة وكافة البلدان الأخرى التي أطلقت بالفعل آلاف السواتل. إن ادعاء كوريا الجنوبية ليس أكثر من مجرد سفسطة وتناقض ذاتي. فالمنطق الغريب المتمثل في أنه من المسموح، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن، أن تطلق غيرنا من البلدان السواتل بينما لا ينبغي السماح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقيام بذلك، بغض النظر عن الغرض منه، هو منطق خاطئ وانتهاك خطير لحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في استخدام الفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بالحجة غير المنطقية القائلة بأن إطلاقنا للسواتل يسهم في تطوير قدرات إيصال الأسلحة النووية، فليس من المنطقي الزعم بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل السعي إلى اكتساب تكنولوجيا إيصال الأسلحة من خلال إطلاق السواتل، نظرا لأن لديها بالفعل قدرة فيما يتعلق بالقذائف التسيارية العابرة للقارات. وبينما نتكلم الآن، تراقب الولايات المتحدة بشكل مكثف كافة تحركات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال نشر عدد هائل من سواتل الاستطلاع وطائرات الاستطلاع المسيرة التي تحلق على ارتفاعات عالية وأنواع أخرى من أصول الاستطلاع في سماء شبه الجزيرة الكورية. إن الأمر أشبه بقيام المذنب برفع دعوى قضائية أولا. فمن غير المنطقي إدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاقها ساتل استطلاع عسكريا. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت الولايات المتحدة قدرات فضائية في كوريا الجنوبية كقاعدة متقدمة لتنفيذ استراتيجيتها في المحيط الهادئ، وقامت للمرة الأولى بإشراك قدرات فضائية في مناورات درع الحرية أولتشي، وهي محاكاة ذات طابع عدواني لحرب نووية. وتزعم الولايات المتحدة أنها تنشر قدراتها الفضائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للدفاع عن أراضيها وحماية أمن حلفائها، بيد أن ذلك محض تمويه للتغطية على سيناريو شن هجوم وقائي على بلدان مستقلة معادية للولايات المتحدة.

الآن وقد أصبحت الولايات المتحدة عازمة على عسكرة الفضاء، بهدف شن هجوم نووي وقائي عن طريق نشر قدراتها الفضائية على نطاق واسع في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها، فإن تطويرنا للفضاء، بما في ذلك سواتل الاستطلاع العسكرية، خيار استراتيجي لا غنى عنه يهدف إلى ضمان المصالح الأمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحقها في الوجود. فالكلاب تنبح والقافلة تسير. وكلما كثفت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ضغوطهما العدائية وتهديداتهما العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كلما مارست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط وشجاعة حقها المشروع بكدولة ذات سيادة، بما في ذلك من خلال عمليات إطلاق سواتل الاستطلاع العسكري بغية حماية سيادتها ومصالحها الأمنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من يقظته ويرفع صوته ضد جسامة وخطورة المحاولات التعسفية غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من ممارسة حقها السيادي.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نرفض بشدة البيانات الاستفزازية التي أدلى بها عدد من الوفود الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة ونيوزيلندا، والتي تستهدف مباشرة مشروع القرار الروسي المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/78/L.55). ويهدف المقترح الروسي إلى كفالة مواصلة النظر بلا انقطاع في جميع جوانب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والقيام بذلك على نحو جامع وشامل ومتسق مع الممارسة المتبعة. إن ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية

المقبل الذي نقترح إنشاءه سيكون له جدول أعمال واسع وموحد وسيأخذ في الاعتبار نتائج عمل جميع المنتديات المتخصصة حتى ذلك الحين. ونقترح، على وجه الخصوص، أن تتضمن ولايته النظر في العناصر الجوهرية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ضمن جملة أمور. وينبغي أن تشمل الولاية أيضا النظر في مختلف جوانب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في سياق صك متعدد الأطراف ملزم قانونا بشأن منع سباق التسلح هذا. ويستجيب ذلك بشكل كامل لأولويات المجتمع العالمي التي طُرحت في إطار هذه المناقشة المواضيعية.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الذي أعده الاتحاد الروسي والمشاركة في تقديمه، علاوة على مشروعي القرارين الآخرين بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/78/L.53) وبشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/78/L.54). ويكمن هدفنا في النهوض بتنفيذ أهداف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، علينا أن ندرك أن مفهوم ما يسمى بالسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، الذي اقترح على المجتمع الدولي في عام 2020، لم يكن منذ البداية قائما على توافق في الآراء وكان ذا طابع مثير للجدل، ولا يزال كذلك. فالمقصد من السلوك المسؤول مختلف تماما، ولا يهدف إلى حل مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بل إلى أن يضع محلها هدف تنظيم أنشطة العسكرة والتسليح في الفضاء الخارجي.

وقد أكدت نتائج عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملا بالقرار 231/76 شواغلنا، حيث أظهرت بشكل لا لبس فيه أن الفريق العامل لم يعجز عن تحقيق تقارب في مواقف الدول الأعضاء فحسب، بل إنه في الواقع أثار انقساما خطيرا للغاية حول الجوانب الأساسية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبدلا من أن يكون الفريق منبرا موحدا قادرا على تقريب المجتمع الدولي من أهداف منع حدوث سباق التسلح، عمّق الفريق الخلافات بين الدول الأعضاء فيه حول كافة المسائل التي تدخل في نطاق ولايته. وكانت النتيجة أن عمله لم يثمر عن نتيجة جوهرية. وكل ذلك يدل على شيء واحد فقط، وهو أن مفهوم السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي مدمر وضيق الأفق جدا وغير قادر على تحقيق أهداف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، علاوة على أنه يثير مزيدا من الانقسام في النقاش حول الموضوع بدلا من تعزيزه.

والاستنتاج هنا واضح: عندما يُتفق على بعض المعايير والمبادئ المجزأة وغير الشاملة للجميع بشأن تنظيم أنشطة الفضاء – معايير ومبادئ تستند إلى مفاهيم لم تحظ بتوافق الآراء منذ البداية ولا تأخذ في الاعتبار نهج جميع الدول الأعضاء وتركز على التأكد من هيمنة عدد قليل من الدول على الفضاء بدلا من التركيز على تحقيق الأهداف الرئيسية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء – فإنها لن تكون قادرة بحكم طبيعتها على المساعدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو منع سباق التسلح ذلك. ولن تسفر سوى عن تصعيد التوترات في الفضاء وإحداث المزيد من الانقسام في المجتمع العالمي وفرض القيود على المساواة في الوصول إلى الفضاء الخارجي لأغراض البحث والاستخدام السلمي.

ويثير ذلك تساؤلا منطقيا حول مدى جدوى وقيمة مفهوم السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي الذي يثير الانقسام ولا يحظى بتوافق الآراء بشكل عام، وتحديدا حول الاستئناف المقترح لأنشطة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالنسبة لنا، الجواب واضح. إننا نرى أن ما من سبب يدعونا إلى مواصلة مناقشة مفهوم السلوك المسؤول.

السيد كالمار (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لم أكن أنوي أن أطلب الكلمة لممارسة حق الرد، لكن البيانين السخيفين اللذين لا أساس لهما من الصحة واللذين أدلى بهما في وقت سابق باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/78/PV.16) وباسم إيران لم يتركا لي خيارا.

أولا، إن الاتهامات التي وجهتها المجموعة العربية لإسرائيل بكون بياناتها هذا الأسبوع "خارجة عن السياق" و "لا صلة لها باللجنة الأولى" هي مجرد محاولة لإخفاء حقيقة مزعجة مفادها أن أعضاء المجموعة العربية رفضوا إدانة أعمال حماس الإرهابية الشنيعة. ويثير

ذلك بضعة تساؤلات. لماذا امتنعوا عن إدانة حماس لشنها لقيامها بعمل من أكثر الأعمال الإرهابية وحشية على الإطلاق ضد إسرائيل، هجوم من دون سابق استفزاز نجم عنه تعرض أطفال رضع لمذبحة وحشية؟ لماذا لا تدين المجموعة العربية المأساة التي تجلبها حماس على الشعب الفلسطيني البريء، بما في ذلك الضحايا الذين سقطوا جراء صاروخ حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الذي انفجر في 17 تشرين الأول/أكتوبر في مستشفى في غزة؟ لماذا تردد المجموعة العربية تلقائيا التصريحات المضللة – الأخبار الكاذبة – التي تنشرها حماس حتى لو كان الثمن إثارة العنف في جميع أنحاء المنطقة؟ وما هو شعور المجموعة العربية إزاء الدعوة الأخيرة التي وجهها المرشد الأعلى الإيراني إلى وكلائه في مختلف أنحاء الشرق الأوسط للتحضير لشن هجمات على المدنيين في إسرائيل؟ ربما ينبغي للمجتمع الدولي أن يطرح هذه الأسئلة ذاتها على أعضاء المجموعة العربية.

وبوسعي أن أؤكد للجنة أنها لن تتلقى إجابات على تلك الأسئلة. فالمجموعة العربية منشغلة تماما باختلاق أكاذيب لا أساس لها من الصحة عن بلدي. ويقال إن الأكاذيب تسابق الرياح بينما تراوح الحقيقة مكانها.. وأنا هنا لأذكّر الجميع مرة أخرى بأن الكذبة لا تصبح حقيقة عند تكرارها مرات ومرات، أو حتى عندما تكررها بعض الدول الأعضاء مرارا وتكرارا في هذه القاعة وفي مختلف محافل الأمم المتحدة.

إننا هنا في اللجنة الأولى لمناقشة سبل الحد من الأسلحة والإسهام في منع انتشارها. لقد لجأ ممثلو إيران إلى الأكاذيب في ملاحظاتهما ضد بلدي اليوم وأمس (انظر A/C.1/78/PV.16)، لكنهما كانا محقين في شيء واحد. فبالأمس قال ممثل إيران إن الأفعال أبلغ من الأقوال. وبينما يجلس أعضاء الوفد الإيراني في هذه القاعة ويناقشون مسائل من قبيل تدابير بناء الثقة والشفافية والتعاون والمساعدة الدوليين، تمول إيران أنشطة حماس المميتة بأكثر من 100 مليون دولار سنويا. فلتفكروا في كمية الذخيرة والصواريخ والأسلحة الأخرى التي يمكن شراؤها بذلك المبلغ. لتفكروا في أنواع الأسلحة التي قد تشتريها حماس في المستقبل. لتفكروا في عدد الأرواح التي تعرضها إيران للخطر – أرواح الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

صحيح إذن أن الأفعال أبلغ من الأقوال. فإيران على استعداد، في إطار سعيها لإبادة إسرائيل والقضاء عليها، إلى أن تدوس بسخرية على أي من كان، بما في ذلك الفلسطينيين الأبرياء. ونحث جميع الحاضرين في هذه القاعة، من كافة مناطق العالم، على أن يسألوا إيران عما إذا كانت أفعالها أبلغ من أقوالها، وعما إذا كانت ستتوقف يوما عن التظاهر بالسعي إلى تحقيق السلام العالمي بينما تسعى في الواقع إلى إبادة إسرائيل. متى ستتوقف إيران عن تمويل وتسليح حماس في غزة وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن بغية تعزيز مصالحها الأنانية وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط؟ أما بالنسبة لسورية، فلن أضيع المزيد من الوقت الثمين، لكن على المرء حقا إلى أن يتحلى بحس الفكاهة ليكون بمقدروه أن يتلقى المحاضرات من نظام يقتل شعبه منذ أكثر من عقد، بما في ذلك باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وستواصل إسرائيل محاربة التضليل الإعلامي. وسنواصل مكافحة الإرهاب والدفاع عن شعبنا وعن الحقيقة. وسنظل أقوياء من أجل أسلافنا الذين حلموا بوطن آمن للشعب اليهودي، ومن أجل هذا الجيل، الذي يعيش تلك المعاناة الآن، وفي سبيل أجيالنا المقبلة.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على عدد من البيانات التي أدلي بها أمس (انظر A/C.1/78/PV.16) واليوم حول عدد من المواضيع. بادئ ذي بدء، إن الولايات المتحدة، كما قال الرئيس بايدن، تنعى فقدان كل روح بريئة، سواء كانت روح مواطن إسرائيلي أو فلسطيني أو أمريكي. وأمس أعلن الرئيس بايدن عن تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بقيمة 100 مليون دولار. ومع ذلك، يجب أن نؤكد مجددا، كما أشار زميلنا الإسرائيلي، أن هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر كان بالفعل هجوما إرهابيا شنته حماس على إسرائيل. ونحن نقف إلى جانب إسرائيل وندعم حقها في الدفاع عن النفس. وفيما يتعلق بقصف المستشفى الأهلي المعمداني، فإن أجهزة استخباراتنا تجري مراجعة دقيقة للحادث ولكنها توصلت أيضا إلى أن إسرائيل لم تكن مسؤولة عن الانفجار. ويستند ذلك التقييم إلى التقارير المتاحة، بما في ذلك المعلومات الاستخباراتية وتلك المتعلقة بأنشطة إطلاق القذائف والصور

الملتقطة من الجو علاوة على مقاطع الفيديو والصور مفتوحة المصدر للحادث. ويبدو أن الانفجار كان نتيجة لصاروخ طائش أطلقته جماعة إرهابية في غزة.

وإذ أنتقل إلى الملاحظات التي أدلى بها زميلنا الروسي للتو، أود ببساطة أن أشير إلى أن عدم التوصل إلى نتيجة موضوعية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول الذي عقد مؤخرا، جاء نتيجة لعدم رغبة دولة واحدة في التوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك السبب عجز الفريق العامل عن تحقيق نتيجة موضوعية. ومع ذلك، فإن بوسعي أن أتفهم لماذا قد تواجه روسيا بعض الصعوبات في فهم السلوك المسؤول في هذه المرحلة من التاريخ، بالنظر إلى غزوها لأوكرانيا.

وأخيرا، نود، ردا على ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن نشير إلى أن عمليات إطلاق السواتل تلك تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، التي تنتهك بشكل سافر قرارات متعددة لمجلس الأمن وتزيد من التوترات وتهدد بزعزعة استقرار الحالة الأمنية في المنطقة وخارجها. وتتسم المناورات العسكرية الثنائية والثلاثية التي تجريها الولايات المتحدة منذ أمد طويل مع جمهورية كوريا واليابان بطابع دفاعي بحت وتهدف إلى الحفاظ على جاهزية القوات والحفاظ على الأمن الإقليمي. وعلى النقيض من عمليات إطلاق القذائف التسيارية وغيرها من أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فما من قرار صادر عن مجلس الأمن يحظر تلك المناورات. وبما أن المناورات العسكرية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا روتينية وذات طابع دفاعي، فإننا نعمل على الحد من المخاطر المحتملة والتحلي بالشفافية من خلال الإعلان عن المناورات مسبقا، بما في ذلك عن مواعيدها وما تنطوي عليه من أنشطة. ويتناقض ذلك النهج تناقضا صارخا مع عمليات إطلاق القذائف غير المعلنة وغيرها من الأنشطة العسكرية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكّل خطرا غير مقبول على حركة الملاحة البحرية والجوية المدنية وتزيد من حالة عدم اليقين في المنطقة.

السيد كيم سونغهون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن يجد وفد بلدي نفسه مضطرا لأخذ الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نود أن نوضح أن أي عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عما تحمله وعن نجاحها من عدمه، يمكن أن تسهم في زيادة تطور تكنولوجيا القذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية. ومع كل اختبار، تقترب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تحقيق هدفها، بغض النظر عن برنامجها غير القانوني للقذائف التسيارية العابرة للقارات. ولذلك اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي تحظر أي نشاط يستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية. وأيا كانت الرواية الخادعة والزائفة التي تسردها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن عمليات الإطلاق التي تنفذها لا تندرج تحت بند الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وهو جوهر المناقشة في إطار هذه المجموعة. فما تفعله لا يمت للأنشطة السلمية بصلة.

إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه لا تمنح الدولة العضو الحق في الاضطلاع بأنشطة من الواضح أنها تنطوي على مخاطر وتهديدات تحت ستار الحق السيادي. ونلاحظ البيان الذي أدلى به قبل يومين ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي أكد فيه مبادئ الميثاق وأهدافه، التي تشمل حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد دولة ذات سيادة. ومع ذلك، فإن ما تسعى إليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت ستار ما يسمى بإطلاق السواتل يتعارض مع المبدأ ذاته الذي شددت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة. وذلك هو ما نسميه بازدواجية المعايير. ولذلك ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة إلى الامتناع عن أعمالها غير القانونية التي تشكّل انتهاكا صارخا للعديد من قرارات مجلس الأمن.

السيد القيسي (الأردن): ردا على ما جاء في مداخلة ممثل إسرائيل بشأن الوضع الخطير في غزة، أتقدم بالبيان التالي باسم مجموعة الدول العربية.

تعرب المجموعة العربية مجددا عن إدانتها واستنكارها بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وما خلفه من

قتل للمدنيين الأبرياء. كما تعتبر المجموعة أن كارثة قصف المستشفى المعمداني تصعيد خطير، مجددين إدانتنا لهذه الجريمة البشعة بحق الأبرياء العزل.

إن إسرائيل تستغل منبرنا هذا في محاولة يائسة لتزييف الحقائق. إلا أن محاولاتها هذه تفضحها المشاهد المؤلمة التي رأينها ونراها؛ مشاهد الأبرياء يُقتلون، مشاهد الأطفال يُقتلون، المنازل والمنشآت التعليمية والطبية تُدمر، الأمهات يبكين، واليأس يتمدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة بأكملها. ونذكّر الجميع هنا بأن تطبيق القانون الدولي لا يمكن أن يكون انتقائيا. وتجدد المجموعة العربية التأكيد على ضرورة الوقف الفوري للحرب على غزة وحماية المدنيين ورفع الحصار وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة. وتعرب عن رفضها لأي محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين، وتؤكد المجموعة العربية موقفها الرافض لسياسة العقاب الجماعي، من حصار أو تجويع أو تهجير لأهالي غزة، حيث تتنافى هذه الأفعال المشينة وأبسط القيم الإنسانية والأخلاقية في خرق فاضح لقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، إضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وتحذر المجموعة من أن عدم توقف الحرب واتساعها وانتشار آثارها سينقل المنطقة بأكملها إلى منزلق خطير ينذر بالتسبب في دخول الإقليم في كارثة تُخشى عواقبها. ونؤكد على أننا سنبقى في طليعة المدافعين عن حقوق الأشقاء الفلسطينيين وقضيتهم العادلة. ونشدد هنا أن السبب الرئيسي للصراع هو وجود الاحتلال، فالاحتلال هو أساس الشر كله، وزواله هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وختاما، تعرب المجموعة العربية عن أحر تعازيها لأسر شهداء قطاع غزة، داعية العلي القدير أن يتغمدهم بواسع رحمته وغفرانه وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

السيد قربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة لممارسة حقي في الرد على الادعاءات التي لا صلة لها بالموضوع ولا أساس لها من الصحة التي يواصل ممثل النظام الإسرائيلي إطلاقها ضد بلدي. وأعلن رفضي لبيانه السخيف.

فالنظام الذي هددنا مرتين بالإبادة النووية – مرة في عام 2018 ومرة أخرى قبل بضعة أيام فقط في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين – لا يملك الأهلية، ناهيك عن الحق، لتوجيه أصابع الاتهام إلينا وتوجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة. لقد تطرقنا بالفعل إلى برامجه السرية لأسلحة الدمار الشامل التي تشكّل تهديدا خطيرا للمنطقة والعالم بأسره. وأحيل الجميع إلى البيانات السابقة التي أدلينا بها في هذه القاعة.

ولا يمكن للإشارات المتكررة التي لا أساس لها من الصحة إلى إيران أن تصرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي يوميا في فلسطين وخارجها. فالنظام الإسرائيلي وحده هو المسؤول عن تلك الجرائم. وقد أظهر استخفافا مثيرا للقلق بحقوق الإنسان، متفاخرا بإصدار تحذيرات مسبقة قبيل اقتحام المنازل والمستشفيات داخل الأرض المحتلة. إن هذه الأفعال تشكّل انتهاكات صريحة للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر صراحة هذا النوع من الهجمات. وللأسف، شهدت الأيام القليلة الماضية ارتكاب النظام للمزيد من الفظائع. ودعوني أبدأ من حيث توقفت وأعدّد الجرائم الفظيعة التي ارتكبها النظام مؤخرا ضد الفلسطينيين العزل في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. لقد ارتكب النظام الإسرائيلي انتهاكات جسيمة للقوانين والأعراف المعمول بها في النزاعات المسلحة الدولية ضمن الإطار القائم للقانون الدولي، بما في ذلك تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين أو أفراد مدنيين لم يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية.

وقد استُهدفت عائلات بأكملها وهي الآن تحت الأنقاض. فقد تحصنت عائلة أبو دان في منزلها في مخيم البريج وسط قطاع غزة.

وظلوا جميعا يتفقدون هواتفهم للتأكد من عدم ورود أي رسالة من الجيش الإسرائيلي تبلغهم بإخلاء منزلهم. إن النظام الإسرائيلي يتعمد توجيه الهجمات ضد الأعيان المدنية – أي ضد أعيان ليست أهدافا عسكرية. ويتعمد توجيه هجمات ضد العاملين المشاركين في بعثات تقديم المساعدات الإنسانية أو بعثات حفظ السلام وضد المنشآت والمواد والوحدات والمركبات المستخدمة في تلك المهام وفقا لميثاق الأمم المتحدة رغم استحقاقهم للحماية الممنوحة للمدنيين أو الأعيان المدنية، بموجب القانون الدولي المتعلق بالنزاعات المسلحة. فمنذ بدء الأعمال العدائية قُتل ما لا يقل عن 15 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في هجمات شنها النظام الإسرائيلي. إن النظام الإسرائيلي يشن هجماته عمدا وهو يعلم أنها ستتسبب في خسائر عرضية في الأرواح أو إصابات في صفوف المدنيين وستلحق أضرارا بالأعيان المدنية وأضرارا واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة الوطأة بالبيئة الطبيعية، وهي خسائر وأضرار مفرطة بوضوح بالقياس إلى المكاسب العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقع تحقيقها. إنه يستهدف عمدا المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، وكلها ليست أهدافا عسكرية. وبالأمس فقط، قصف النظام واحدة من أقدم وأهم الكنائس في العالم في غزة، مما أسفر عن مقتل أكثر من ستة أشخاص وإصابة العديد من المدنيين الذين كانوا يحتمون في الكنيسة.

والقائمة تطول ويُضاف إليها المزيد من الجرائم المروعة يوميا. وفي ظل كل ما سُجل من جرائم، علينا جميعا أن نقف ضد أسلحة الخداع الشامل التي يوظفها النظام وألا نصدق ما ينشره من دعاية. ويقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية محاسبته على ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية)**:** لقد طلبت الكلمة للرد على ما جاء في بيان ممثل إسرائيل.

في البداية، يرفض وفد بلدي بشكل قاطع ما ورد في هذا البيان تجاه بلدي. إن ادعاءات ممثل الكيان الإسرائيلي ممارسة معتادة من جانب ممثلي هذا الكيان. وهم يستخدمونها كوسيلة لصرف الانتباه عن انتهاكات إسرائيل الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية وجرائم العدوان. إن إسرائيل تستخف بالقانون الدولي وتستمر في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وتمارس إرهاب الدولة المنظم. وعلى المجتمع الدولي مساءلة هذا النظام على جرائمه وانتهاكاته للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إن للكيان الذي يحاضر ممثله في التمييز بين القتل والدفاع عن النفس تاريخا طويلا من القتل والإجرام والتطهير العرقي واغتصاب الحقوق الشرعية. وإذا كانت ذاكرة ممثليه قصيرة ولا ترى أبعد من أوهامهما وأهوائها وما يخدم نهمها للتوسع وسلب الحقوق بالقوة، فإن الواقع ليس بالضرورة كما تزين لهم أهواؤهم.

لأجد نفسي مضطرا لعناء البحث عن حجج للرد على الادعاءات السخيفة التي ساقها ممثل إسرائيل، راعية الإرهاب في منطقتنا. لقد شهدت الآونة الأخيرة تصعيدا خطيرا للممارسات الإجرامية الإسرائيلية، التي بلغ عدد ضحاياها مستوى غير مسبوق، مما دفع المنطقة إلى توتر وعدم استقرار. وتجلى ذلك في ارتكاب إسرائيل مجزرة مستشفى المعمداني. وأي محاولة لإلقاء المسؤولية على طرف آخر مرفوضة وتدحضها الحقائق. ويدين وفد بلدي بأشد العبارات كل تلك الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية. ويستنكر بالقدر ذاته دعم هذه الممارسات أو الصمت عنها من الدول التي تنصب نفسها حامية للقانون الدولي الإنساني. ما يجعلها متواطئة مع مرتكبي هذه الجرائم، ويظهر مدى ازدواجية المعايير التي تتبعها.

وقف سفك الدماء يجب أن يكون أولوية للمجتمع الدولي. ونطالب، في هذا السياق، بالوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية المجرمة، والتوقف عن منع دخول المساعدات لمئات الآلاف من المحتاجين للمساعدة الطارئة في غزة. وندين بأشد العبارات عزم إسرائيل على التهجير القسري لأكثر من مليون شخص من أهالي غزة. وفي الوقت نفسه، لا نستغرب ذلك لأن هذا الكيان قام على الإرهاب والتهجير الجماعي للفلسطينيين. وفيما يخص الاتهامات باستخدام

السلاح الكيميائي، فإن ممثل كيان له سجل حافل بمئات الجرائم والمجازر الموثقة – كيان قائم على الاحتلال والقتل والتدمير وقصف المساكن على رؤوس أصحابها – ممثل مثل هذا الكيان ليس في موقع توجيه الاتهامات لسورية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نجد أنه لزاما علينا ممارسة حقنا في الرد للمرة الثانية للرد على المحاولات الأخيرة التي قام بها وفد الولايات المتحدة لتضليل المجتمع الدولي ومواصلة نشر تلميحات عن الاتحاد الروسي بعيدة تماما عن الواقع، كما لو كان الاتحاد الروسي مسؤولا عن كل حدث دولي في كل مكان في العالم. ونريد أن نعرب مرة أخرى عن رفضنا لأي محاولات لاتهامنا بجوانب مختلف تتعلق بسير عمليتنا العسكرية الخاصة. ونعارض بشدة إثارة مثل هذه التساؤلات، خاصة عند مناقشة مواضيع لا علاقة لها بها.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول المنشأ عملا بالقرار 231/76، نرى مرة أخرى قيام وفد الولايات المتحدة بمحاولات لا مبرر لها لإلقاء اللوم على دولة واحدة – هي روسيا – على النتيجة المخيبة للآمال التي أسفر عنها عمل الفريق. ونحث الوفود على الاطلاع على محاضر مداولات المجموعة، بما في ذلك تسجيلات الفيديو لتلك الاجتماعات. وسيتضح للجميع أن هذا لا علاقة له بالحقيقة أو الوضع الحقيقي للأمور. فالسبب في النتائج غير المرضية التي حققها الفريق هو الانقسامات الواسعة بين مواقف مجموعات كاملة من الدول فيما يتعلق بمفهوم السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. ويمكننا حاليا أن نرى أنه لا يمكن التغلب على هذه الاختلافات. لذلك نحن نعتبر أنه لا يضيف قيمة، ولا معنى لإعادة تشكيل الفريق ومواصلة المناقشات حول مفهوم مثير للجدل ولا يوجد توافق في الآراء بشأنه. فهذا ليس من شأنه فقط ألا يؤدي لتحقيق نتائج مجدية، بل إنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانقسام داخل المجتمع الدولي.

إننا بحاجة إلى التركيز على حل المشاكل الحقيقية المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع معايير ملزمة قانونا لتحقيق هذه الغاية. ونعتقد أن اقتراحنا بشأن اتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية ذي ولاية واسعة وشاملة يهدف تحديدا إلى حل تلك المشاكل الحقيقية.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يضطر وفد بلدي إلى أخذ الكلمة لممارسة حق الرد للمرة الثانية ردا على البيانين الاستفزازيين اللذين أدلى بهما ممثلا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، اللذين نرفضهما رفضا قاطعا.

لقد زعمت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مسموح لها بإطلاق ساتل للاستطلاع العسكري بموجب قرارات مجلس الأمن. وأود أن أطرح سؤالا واحدا. هل يعني ذلك أن علينا إطلاق سواتل عبر المنطاد؟ وحتى لو فعلنا ذلك، فمن المرجح أن يزعموا أن ذلك غير قانوني. يجب ألا يجعلوا من أنفسهم أضحوكة. إنه لأمر محبط حقا أن نشهد مثل هذا الافتقار إلى المهنية في محفل اجتمع فيه دبلوماسيون وخبراء لمناقشة نزع السلاح والأمن الدولي. إن التحيز والجهل يولدان العبث. وأود أن أوضح مرة أخرى أن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لساتل عسكري استطلاعي هو تدبير مضاد مناسب لمواجهة التهديدات العسكرية التي تشكلها الولايات المتحدة والقوى التابعة لها، التي تجاوزت الخطوط الحمراء بالفعل، وهو ممارسة لحقنا في الدفاع عن النفس بهدف حماية سيادتنا وسلامتنا الإقليمية.

وتجادل الولايات المتحدة بشكل سخيف بأن مناوراتها العسكرية المشتركة ليست محظورة من قبل مجلس الأمن. ولكن هذا بحد ذاته يشهد على حقيقة أن الولايات المتحدة تستغل المجلس كأداة للهيمنة والتعالي والممارسات التعسفية. فإذا كانت المناورات العسكرية المشتركة لأغراض دفاعية، فلماذا لا يتم إجراؤها بعيدا عن شبه الجزيرة الكورية وليس على أعتابها؟ إن مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال لقرارات مجلس الأمن غير القانونية هي مطالبة ابتزازية للتنازل عن جميع الحقوق السيادية لصالح الولايات المتحدة، وهي

طرف محارب. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف قط بقرارات مجلس الأمن التي تنتهك حقوقنا كدولة ذات سيادة، ولن تلتزم بها أبدا، لا الآن ولا في المستقبل.

لا يمكن ضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية من خلال أي قرار تبتكره الآلية السياسية للولايات المتحدة، بل ستضمنهما قدرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القوية في الدفاع عن النفس. إننا ندرك جيدا طبيعة المواجهة التي طال أمدها مع الولايات المتحدة، وسنبذل كل ما في وسعنا لتعزيز قوتنا في ردع الحرب بشكل شامل، مدركين التهديدات والتحديات الطويلة الأمد. وكلما زادت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من تصعيد تحركاتهما الصدامية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كلما مارست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيادتها وحقها المشروع في الدفاع عن النفس لإنقاذ بلدنا.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على ما قاله زميلنا الروسي بشأن بعض مفاهيم السلوك المسؤول.

لقد ذكر أمس تحديداً (انظر A/C.1/78/PV.16) أن السواتل التي تستخدم لدعم أوكرانيا في حقها المشروع في الدفاع عن النفس ضد الغزو الروسي غير المشروع هي أهداف مشروعة للانتقام. وهذا يبدو وكأنه تهديد مباشر من روسيا باستخدام القوة في الفضاء الخارجي، ولا يبدو هذا أنه سلوك مسؤول.

وإذا أردنا أن نتناول حقا منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يجب أن نعترف كذلك بأن تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل تسهم أيضا في انعدام الثقة وعدم الاستقرار ولا تشكل سلوكا مسؤولا. كما يجب ألا ننسى أن روسيا هي التي شنت هجمات إلكترونية على محطات الاتصالات الساتلية الأوكرانية في اليوم الأول من غزوها غير القانوني لأوكرانيا. وعطلت الهجمات الإلكترونية مستخدمي الإنترنت من الأفراد ومستخدميه للأغراض التجارية، بل ومحطات توليد الطاقة بالرياح في جميع أنحاء أوروبا بسبب الطريقة غير المسؤولة التي تمت بها، في مثال آخر على السلوك غير المسؤول.

وأخيرا، تشير الولايات المتحدة إلى أن الاتحاد الروسي أجرى اختبارات لسلاح فضائي مضاد للسواتل من خلال إطلاق مقذوفات في المدار في عامي 2017 و 2020. وقد نشر الروس اليوم سواتل مزودة بأسلحة في المدار، على الرغم من كونهم القائم الرئيسي على صياغة مشروع القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

السيدة كريستانتي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا يزال عدم الوفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب الصكوك الدولية الملزمة قانونا ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين. وستواصل حركة بلدان عدم الانحياز التأكيد على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ذات الصلة وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية. ولا تزال الحركة تشعر ببالغ القلق إزاء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها بشكل غير مشروع، والإفراط في تكديسها وانتشارها بلا ضوابط في أيدي جهات غير مأذون لها في العديد من مناطق العالم، والتحديات التي تشكلها حيازة الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية لها. وتدعو الحركة جميع الدول، ولا سيما الدول المنتجة الرئيسية، إلى ضمان أن يقتصر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها بذلك حسب الأصول.

كما تشدد الحركة على ضرورة التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين. وتحيط الحركة علما بنجاح الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر

في تنفيذ برنامج العمل، الذي عُقد في تموز/يوليه 2022، واعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. ولتسليط الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات في هذا المجال، ترحب حركة بلدان عدم الانحياز بالقرار الذي توصل إليه الاجتماع بإنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمِنَح الزمالات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما للبلدان النامية، وتشجع على سرعة تنفيذه.

وإدراكا منها للأثر الإنساني الضار الناجم عن استخدام الذخائر العنقودية، تدعو الحركة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة. ونحيط علما باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية (A/78/111) واتفاق الفريق العامل على توصية الجمعية باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وإطار العمل طوعي ويتضمن مجموعة من الالتزامات السياسية لتعزيز وتشجيع المبادرات المتعلقة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها ومعالجة الثغرات الموجودة فيها. وتواصل حركة بلدان عدم الانحياز شجب استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع بهدف تشويه وقتل وترويع المدنيين الأبرياء، بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الدول القادرة على تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لعمليات إزالة الألغام الأرضية إلى القيام بذلك. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل أوسلو.

وتدعو الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إلى تنفيذ المعاهدة بشكل متوازن وشفاف وموضوعي، بما يتفق بدقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الأصيل لكل دولة في الأمن والدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. كما تشدد الحركة على أن تنفيذها ينبغي ألا يؤثر بأي حال من الأحوال على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية والحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الأعضاء فيها. وتشجع الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الدول الأخرى على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها.

وترى الحركة أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير عددا من القضايا والمسائل الأخلاقية والقانونية والمعنوية والتقنية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، والتي ينبغي أن تخضع للتداول والدراسة المستفيضة في سياق الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ورحبت الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بالجهود المبذولة لتعزيز مواقفها خلال اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى أحكام جديدة ملزمة قانونا لمواجهة التحديات الإنسانية والأمنية الدولية التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتقر الحركة بالاختلال الكبير القائم في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز، وتدعو الدول الصناعية إلى الحد من أنشطتها في هذه المجالات بشكل كبير بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

وأخيرا، تعرب حركة بلدان عدم الانحياز عن قلقها إزاء الزيادات المستمرة في النفقات العسكرية العالمية، التي كان من الممكن إنفاقها على الاحتياجات الإنمائية. ونشدد كذلك على أهمية خفض النفقات العسكرية وفقا لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، ونحث جميع الدول على تكريس الموارد المتاحة نتيجة لذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مكافحة الفقر.

السيد ماو (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا البيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في ضوء الحالة الراهنة، التي تتسم بالنزاعات والتوترات السياسية، تشعر الرابطة بقلق بالغ إزاء الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية

في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى تفاقم العنف وعدم الاستقرار، ويطيل أمد الفقر ويقوض رفاهية الإنسان. وتؤمن الرابطة إيمانا راسخا بأن تنظيم الأسلحة التقليدية ومراقبتها بشكل فعال أمر ضروري للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالأسلحة التقليدية ينبغي أن يجري وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما نقر بأن للدول حق سيادي في الحصول على مخزوناتها من الأسلحة التقليدية وإدارتها للدفاع عن النفس وحماية الأمن القومي.

وتعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن العمل الدولي المستدام ضروري للنهوض بنزع السلاح. ولا نزال مهتمين بالتطوير المستمر لمختلف الأطر والصكوك الدولية الملزمة قانونا، بما في ذلك المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وتتطلع الرابطة أيضا إلى انعقاد الاجتماع الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. ورحبت الرابطة باعتماد التقرير النهائي الصادر عن الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وصكه الدولي للتعقب، وتتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام 2024. ونرحب باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها (A/78/111).

كما تعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بجد لتعزيز آلية نزع السلاح في المنطقة وخارجها. ونواصل التصدي لتهريب الأسلحة من خلال الاجتماع الوزاري للرابطة بشأن الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وتمكّن الاجتماعات السنوية لرؤساء الشرطة في الرابطة من تعزيز التعاون الإقليمي في التحقيقات المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود الوطنية. ومن خلال تلك الآليات وغيرها من الآليات التي تقودها الرابطة، مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، عملنا بشكل فعال على مكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة في المنطقة. وتعرب رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه اجتماع كبار المسؤولين للسلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في ضمان التنفيذ الفعال لمعاهدة الرابطة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، مما يعزز قدرة الدول الأعضاء ويحسن التعاون لمكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

وثمة حاجة للتصدي للتهديد الذي يشكله استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما من قبل الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. وقد أحاطت الرابطة علما بنتائج المؤتمر السنوي للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تعالج التهديدات المحتملة الناشئة عن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما في ذلك إمكانية اقتنائها من قبل جهات مسلحة غير تابعة للدول. وهناك حاجة لوضع صك قوي وملزم قانونا وقابل للتطبيق في المستقبل لمواجهة تلك التهديدات.

وتكرر الرابطة تأكيد أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في إعادة التأهيل الوطني والتنمية المستدامة، وترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد العالمي، بما في ذلك في الأمم المتحدة. وتشيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للرابطة بوصفه مركزا للامتياز في تعزيز جهود الرابطة لمعالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب للدول الأعضاء في الرابطة المهتمة بالأمر ولزيادة الوعي بخطر المتفجرات من مخلفات الحرب بين المجتمعات المحلية المتضررة. وتعرب الرابطة عن تقديرها لشركائها في الحوار والشركاء الخارجيين والمنظمات الدولية لإسهامها في تنفيذ المشاريع وتفعيل المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للرابطة. ولا بد من تطوير مشاريع إزالة الألغام باتباع نهج شامل يتضمن دعم الضحايا

والتركيز القوي على التنمية المجتمعية من أجل حماية شعبنا، وخاصة النساء والأطفال، من الآثار الكارثية للألغام الأرضية. وتحث الرابطة جميع الدول الأطراف، ولا سيما البلدان المتقدمة، والمجتمع الدولي على تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لإعادة إدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم.

وفي الختام، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد التزامها بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وتدعو جميع الدول إلى العمل معا لوقف أنشطة الاتجار غير المشروع من أجل ضمان سلامتنا جميعا واستمرار جهودنا الإنمائية دون انقطاع.

السيد محمود (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مجموعة الدول الأفريقية البيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها دون ضوابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في قارة أفريقيا، حيث تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والأمن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة للدور المحوري لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب. إنها أدوات حاسمة متعددة الأطراف مكرسة لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصدي لآثارها المتعددة الأوجه، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد التزامها بتنفيذ برنامج العمل، وترحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقد في جنيف بسويسرا هذا العام. وتحث المجموعة الدول الأطراف على تنفيذه بطريقة متوازنة وموضوعية، نظرا لأنه يحمي مصالح جميع الدول، وليس فقط الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة على الصعيد الدولي.

وتقر المجموعة بالعمل المكثف الذي أنجز للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال إعلان باماكو، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وصكوك أخرى مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب الجهود المبذولة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي. وتسلم المجموعة الأفريقية بالجهود التي بذلتها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، وتحث الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول. ونؤكد من جديد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال تحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة ممكنا بتعاون جميع الجهات المعنية.

لا تزال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة، والتي ينتج معظمها خارج القارة ومع ذلك تحصل عليها وتستخدمها أطراف متلقية غير مأذون لها وجماعات مسلحة غير مشروعة داخل أفريقيا. ولذلك، تعتبر المجموعة أن جلسة اليوم فرصة أخرى للمجتمع الدولي لتجديد جهوده الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات النزاع من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم أن نعترف بأن تعزيز مشاركة الدول بصورة سلمية وغير مقيدة وشاملة في الإجراءات العالمية الرامية إلى منع تدفق الأسلحة غير المشروعة، لا سيما في أفريقيا، سييسر تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتشدد المجموعة الأفريقية على ضرورة وضع ضوابط على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحفاظ عليها، وتدعو جميع الدول إلى كفالة اقتصار توريد هذه الأسلحة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها من قبل حكومات الدول المتلقية. كما ينبغي عليها تنفيذ القيود والمحظورات القانونية التي تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن

المهم الإشارة إلى أن الالتزام العالمي بهذا التعهد يسهم إلى حد كبير في الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها.

وتود المجموعة أن تثني على جهود ومساهمات العديد من الشركاء والمانحين، مع ملاحظة أن المساعدة الدولية لدعم تنفيذ برنامج العمل لا تزال غير متناسبة مع احتياجات البلدان المتضررة. ولذلك، تؤكد المجموعة الأفريقية على الحاجة إلى زيادة المشاركة في التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا فيما يتعلق بتأثير التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ، ونقل التكنولوجيا، وضمان تدفق التعاون والمساعدة الدوليين دون عوائق، على النحو الذي كلفت به الأمم المتحدة. كما تحث المجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول المتقدمة النمو، على زيادة مساعدتها التقنية والمالية للبلدان النامية في تحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب بغية القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد المجموعة أن هذه الجهود ستعزز المبادرات الوطنية والإقليمية وتساعد الجهود المبذولة على الصعيد العالمي. كما تكرر المجموعة الأفريقية التأكيد على أن هذه المساعدة ينبغي ألا تكون مشروطة بكونها جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية للدولة المتلقية أو أن تنتقص منها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن توفير التدريب والمعدات ونقل التكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات الوطنية وتعبئة الموارد المالية يشكل جانبا يكتسي أهمية خاصة من جوانب المساعدة والتعاون الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال إنشاء آليات لزيادة فعالية المساعدة والتعاون الدوليين جانبا حاسما في عملية تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

ختاماً، تود المجموعة أن تؤكد من جديد دعمها القوي لوضع برنامج زمالات الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للبلدان النامية بغية تدريب المسؤولين المعنيين الذين ترشحهم حكوماتهم في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ برنامج الزمالات بعد النظر في مختلف المقترحات التي قدمتها الأمانة العامة في هذا الصدد.

السيد القيسي (الأردن): في البداية، أعرب باسم المجموعة العربية مجدداً عن إدانتنا واستنكارنا بأشد العبارات للعدوان الإسرائيلي المتواصل على أهلنا في قطاع غزة، مؤكدين أن الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن السكوت عنها. ونؤكد على ضرورة أن توقف إسرائيل عدوانها الغاشم على غزة فوراً، محذرين من أن هذه الحرب النكراء ستجر المنطقة إلى كارثة لا تحمد عقباها. ونشدد مجدداً على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية والطبية الأساسية إلى أهالي غزة. كما نحذر من أن التهجير القسري للفلسطينيين هو جريمة حرب يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بما ينسجم مع أحكام القانون الدولي.

وعودة إلى مناقشتنا اليوم، أود أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لما تضمنه بيان حركة بلدان عدم الانحياز.

تولي المجموعة العربية اهتماماً متزايداً بمكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، خاصةً في ضوء الآثار الكارثية على المستويات الأمنية والإنسانية والاقتصادية لظاهرة التزايد غير المسبوق في الإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية، وما يبدو من قيام بعض الحكومات باللجوء لإمداد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة بالأسلحة لإطالة أمد الصراعات المسلحة وتحقيق أهداف سياسية مغرضة، بالمخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها قرار مجلس الأمن 2370 (2017). وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتدعو للحفاظ على قيمة هذا البرنامج كأداة أممية توافقية يتمثل الغرض الرئيسي منها في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين دول العالم من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة، على ألا تتعارض أية إجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفي تصنيع واستيراد الأسلحة التقليدية لهذا الغرض.

وتؤكد المجموعة العربية ضرورة التمييز بين مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة، والتي تعد الهدف الرئيسي لبرنامج

العمل، وبين فرض قيود مسيسة أو تمييزية أو احتكارية على الاتجار المشروع في الأسلحة التقليدية فيما بين الحكومات، وفقاً للتقدير السيادي لكل منها لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها. وتطالب المجموعة العربية بضرورة الالتزام بحظر أي توريد للأسلحة لدولة ما دون ترخيص رسمي من السلطة المعنية بدولة الاستيراد. وتؤكد المجموعة على الحق المشروع للدول في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تؤكد رفضها القاطع لفرض أية قيود على هذا الحق. وتتمسك المجموعة العربية بأن برنامج العمل يعتبر إطاراً دولياً قائماً بذاته، وتؤكد ضرورة الحرص على عدم تداخل تنفيذ برنامج العمل مع أية آليات دولية أخرى، وتجنب الزج بموضوعات خلافية لا يشملها البرنامج. وإذ تعرب المجموعة عن تطلعها لعقد مؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج العمل والمنتظر عقده خلال عام 2024.

وتؤكد المجموعة العربية مجدداً على أهمية تعزيز التعاون الدولي والمساعدات الفنية لتنفيذ برنامج العمل وأداة التتبع الدولية، بما في ذلك دعم قدرات الدول بالتقنيات الحديثة ذات الصلة وبناء القدرات، لا سيما في مجالات تأمين المخزون ومراقبة الحدود، دون تدخل في سيادة الدول أو فرض شروط تتعارض مع روح البرنامج وأهدافه. وترى المجموعة العربية أهمية ألا يؤدي تقديم المساعدات لدولة ما للانتقاص من موارد المساعدات التنموية الرسمية المخصصة لتلك الدولة، أو محاولة إيجاد روابط غير محددة بين تقديم تلك المساعدات المطلوبة في مجال مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة التقليدية وبين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فيما يتجاوز الهدف الفرعي الرابع من الهدف السادس عشر الذي يتناول تحديداً موضوع مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وترحب المجموعة باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتتطلع للبناء على التوصيات الواردة بها، تمهيداً لمؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج العمل المنتظر عقده خلال عام 2024. كما تتطلع المجموعة لتطوير مقترح برنامج زمالة الأمم المتحدة بصورة عاجلة، والذي يهدف إلى بناء قدرات الدول النامية في موضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة، اتساقاً مع التوصيات الواردة بالوثيقة الختامية للاجتماع الثامن لبرنامج العمل. وترحب المجموعة باختتام أعمال مجموعة العمل مفتوحة العضوية المعنية بتطوير إطار عمل عالمي لإدارة الذخائر التقليدية بصورة طوعية ومستقلة وشاملة. وتؤكد المجموعة على ضرورة الالتزام بعدم الدفع بأي موضوعات خلافية بإطار العمل المقترح بما يُسهم في التطبيق الفعال لإطار العمل المعتمد. وتعرب المجموعة عن تطلعها للتفعيل العاجل والشامل لبرنامج الزمالة المعتمد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستُعقد الجلسة القادمة للجنة صباح يوم الاثنين في قاعة الاجتماعات هذه، حيث ستستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.